جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

العنوان:

دراسة تحليلية لسوق العمل في الجزائـــر

دراسة حالة ولاية عين الدفلى للفترة 2004-2016.

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص : تسيير مؤسسات

إعـــداد الطالبتين:

- **سليمة بن مبارك**
- **جازية أوفـــــة**

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ/ رشيد سفاحلو	أستاذ محاضر قسم "ب"	رئيســـا
أ/ فاطمة بكدي	أستاذة محاضرة "أ"	مشرفـا
أ/ شهاب إليمي	أستـاذ مساعد "أ"	ممتحنا

السنة الجامعية: 2017/2016

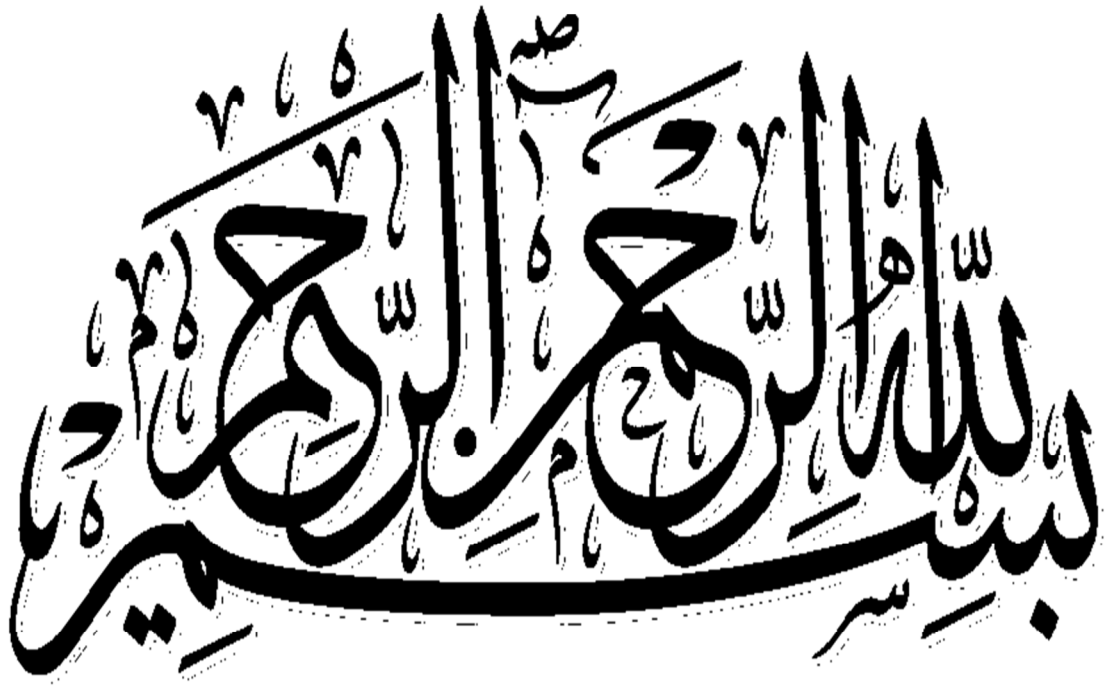

﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ۖ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾

سورة ابراهيم الآية ﴿٤﴾

إهداء

لبسم الله الرحمان الرحيم والصلاة السلام على خير الأنام سيدنا محمد عليه أزكى الصلاة والسلام

أحمد الله عز وجل على عونه لي في إنجاز هذه المذكرة

إلى من إرتبط رضا الله برضاهما و قال فيهما الله عز وجل

في كتابه "واحفظ لهما جناح الذل من الرحمة و قل ربي ارحمهما

كما ربياني صغيرا " .

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى روح والدي الطاهرة رحمه الله .

إلى أمي الغالية أطال الله في عمرها

إلى أختي العزيزة "فضيلة " التي كانت السند الكبير لي في مواصلة دراستي

إلى إخوتي : محمود، سمير، سيد أحمد وإلى كل من يحمل لقب بن مبارك

إلى أبناء إخوتي : محمد، سلسبيل، لؤي ، اسماء، قصي، سعدية، براء والكتكوت الصغير عديّ

إلى كل من شاركني التعب وحلاوة هذا العمل

خوال

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

التي كانت ولا تزال دائما شلالا من الحنان

أكرم إمرأة وأدفئ حضن وأحق الناس بصحبتي إلى عيني ونبراس حياتي من رافقتني دعواتها في دربي ومشواري إلى من حملتني وهنا على وهن

إلى من سهرت الليالي حفظها الله وأطال في عمرها "أمي الغالية"

إلى من كرس حياته من أجلي وأهدى شفاء عمره ونور لي مستقبلي الدراسي إلى من لم يبخل علي يوما بشيء طلبته إلى رمز التضحية ومثال الصمود

الذي أنار دربي بالنصح والتوجيه والإرشاد " يا ابنتي العلم نضج ورعي ورشاد وليس قبح وربح وفساد" إلى من طعم عقلي بالعلم والإيمان إلى من كان سندي في الوصول إلى هذا المستوى.....أبي رعاه الله.

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء اللذين كانوا سندي،وأفراد العائلة كبيرا وصغيرا

وخاصة الى الزوج الكريم وأتقدم له بخالص الشكر والتقدير على مساعدته لي وصبره معي

الى عائلة زوجي الكريمة

ولكل الأهل خارج الوطن في ديار الغربة

الى عائلة أوفة وعوامر

جازية

شكر

نحمد الله سبحانه وتعالى ونشكره على توفيقه في إنجاز هذا العمل المتواضع .

كما نتقدم بعبارات الشكر هذه وبكل عرفان إلى الأستاذة الفاضلة **" بكدي فاطمة "** التي

لم تبخل علينا بتقديم المعلومات والنصائح من خلال بحثنا هذا .

كما أتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولها

مناقشة موضوع المذكرة، و بالتالي إثرائها من كل جوانبها.

كما نتوجه بالشكر الجزيل لكل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو بعيد

ملخص:

يعرف سوق العمل بأنه نوع من أنوع الأسواق الاقتصادية يجتمع فيه كل من طالبي الشغل، الذي يبحثون عن وظائف مناسبة، مع عارضي الشغل(الشركات والمؤسسات المختلفة)، ويمكن تعريف سوق العمل اقتصاديا، بأنه الالية التي تتحدد من خلالها مستويات الاجور والتوظيف، ويعاني سوق العمل(في الوطن العربي) عامة من خلل بين العرض والطلب، وينقسم الى سوقين رئيسيين هما:

سوق العمل الرسمي،وهو سوق مستقر ضمن وظائف الحكومة ويخضع لمجموعة من القونين الملزم لأطراف التعاقد.

وسوق العمل الغير رسمي،ويختلف عن سابقه في أنه لاتضبطه أي تشريعات أو تنظيمات قانونية.

وموضوع سوق العمل ليس وليد العصر، بل تحدثة عنه عدة نظريات منذ القدم، وتختلف كل نظرية عن سابقتها، ولأنه موضوع مهم جدا، ويمس العالم بأصره،سعت الجزائر مثلا الى وضع بعض البرامج التنموية، من أجل النهوض بالجزائر ،وعليه قامت الدولة باستحداث هيئات جديدة لتوفير فرص العمل، وجميع هذه الهيئات تنصب في هدف وغاية واحد ،وهي مساعدة ودعم تشغيل الشباب، ومحاربة البطالة والفقر والنهوض بالدولة الجزائرية، من أجل تحقيق التنمية.

أما في الجانب التطبيقي ، فتشيرالدراسة التي توصلنا لها على أن نسبة البطالة قد انخفضت الى 7،وكما تتركز نشاطات سكان ولاية عين الدفلى في القطاع الفلاحي، ويعود ذلك لمناخها الفلاحي المناسب.

Résume :

Le marché du travail est défini comme un type de types de marchés économiques où les demandeurs d'emploi qui sont à la recherche d'un emploi approprié avec les exposants rencontrent d'emploi (entreprises et institutions), et peuvent être définis sur le plan économique du marché du travail, comme le mécanisme par lequel les niveaux de salaires et de l'emploi, et souffrent du marché du travail (dans le monde arabe en général) par le biais de l'offre et la demande, et est divisé en deux marchés principaux:

Le marché du travail formel, un marché stable dans les fonctions du gouvernement et est soumis à un ensemble de Alqonin obligatoire pour les parties contractantes.

Marché du travail informel, et diffère de son prédécesseur à ce Atillth à toute législation ou réglementation juridique.

Le thème du marché du travail n'est pas ère Walid, mais talkin plusieurs théories depuis l'antiquité, et varient chaque théorie de son prédécesseur, et parce qu'il est une question très importante, le monde et touche Basurrah, l'Algérie a cherché, par exemple, de mettre des programmes de développement, afin de promouvoir l'Algérie, et donc l'Etat en développant de nouveaux corps d'offrir des possibilités d'emploi, et tous ces organismes sont concentrés sur le but et celui-là même qui est d'aider et de soutenir l'emploi des jeunes et la lutte contre le chômage, la pauvreté et la promotion de l'Etat algérien, afin de parvenir à un développement.

Du côté pratique, que nous avons Vcheraldrash que le taux de chômage est tombé à 7, en tant que résidents concentrés d'activités Ain Defla dans le secteur agricole, en raison du climat agricole approprié.

الفهـرس:

الإهداء

الشكر

الملخص

الفهرس

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

قائمة المختصرات والرموز

المحتوى	الصفحة
مقدمة.....	أ-ج
الفصل الأول : تحليل سوق العمل في الجزائر للفترة 2004-2016	
تمهيد الفصل الأول	05
المبحث الأول :الاطار النظري لسوق العمل.....	06
المطلب الأول : سوق العمل : المفهوم و المكونات.....	06
المطلب الثاني: أنواع سوق العمل.....	10
المطلب الثالث : النظريات المفسرة لسوق العمل	13
المبحث الثاني : واقع سوق العمل في الجزائر	16
المطلب الأول : البرامج التنموية في الجزائر: المحتوى و الأثر على التشغيل.....	16
المطلب الثاني :المشاريع الاضافية المستحدثة لتوفير فرص العمل	19
المطلب الثالث : توزيع مناصب الشغل حسب القطاعات.....	22
خلاصة الفصل الأول.....	28
الفصل الثاني: تحليل و مناقشة سوق التشغيل في ولاية عين الدفلى	
تمهيد الفصل الثاني	30
المبحث الأول: المميزات السوسيو اقتصادية للولاية.....	31
المطلب الأول: ولاية عين الدفلى: الموقع الجغرافي و التعداد السكاني و التقسيم الاداري	31
المطلب الثاني: مونوغرافيا اجتماعية للولاية	36
المطلب الثالث: المؤشرات الاقتصادية للولاية	38
المبحث الثاني: سوق العمل في ولاية عين الدفلى.....	40

الفهـرس:

المطلب الأول :أجهزة دعم و ترقية التشغيل	**40**
المطلب الثاني: العرض و الطلب على العمل في الولاية	**44**
المطلب الثالث: تحليل و مناقشة البيانات.....	**52**
خلاصة الفصل الثاني.....	**62**
الخاتمة	**64**

قائمة الأشكال والجداول والملاحق

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01-1	توزيع مهام الوسطاء في مجال سوق العمل بالجزائر	21
02-1	توزيع الفئة المشتغلة حسب الجنس والنشاط الاقتصادي سنة 2010	23
01-2	دوائر وبلديات عين الدفلى	31
02-2	توزيع السكان على أهم البلديات	33
03-2	توزيع الطبقة التشغيلية حسب قطاعات النشاط	36
04-2	توزيع الطبقة التشغيلية حسب فئات العمر	37
05-2	تطور طلبات العمل حسب مستوى التأهيل	45
06-2	تطور عروض العمل حسب القطاع القانوني	47
07-2	توزيع عروض العمل حسب قطاعات النشاط	48
08-2	تطور التنصيبات حسب قطاعات النشاط	49
09-2	تطور التنصيبات حسب الجنس	50
0-3	الوضعية السكانية	52
02-3	التوظيف حسب القطاعات	55
03-3	تطور عدد مناصب الشغل المنشأة في مختلف برامج التشغيل	59

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	منحى الطلب عن العمل	07
02	منحى العرض عن العمل	08
03	منحى توازن سوق العمل	10
04	هيكل سوق العمل في الجزائر	11
1-2	توزيع عدد السكان في بعض الدوائر	34
2-2	هرم سكاني لولاية عين الدفلى حسب احصائيات 2008	35
3-2	توزيع الطبقة التشغيلية حسب قطاعات النشاط	36
4-2	توزيع طلبات العمل حسب الجنس	44
5-2	تطور طلبات العمل حسب مستوى التأهيل	45
10-2	تطور التنصيبات حسب القطاع القانوني	51
1-3	الوضعية السكانية	53
2-3	التوظيف حسب القطاعات	56
3-3	تطور عدد مناصب الشغل المنشأة في مختلف برامج التشغيل	60

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	DPSB/ MONOGRAPHIE DE LA WILAYA DE AIN DEFLA ANNEE 2011	71-70
02	DPSB/ BILAN STATISTIQUE ANNUEL DE LA WILAYA DE AIN-DEFLA ANNEE 2012	73-72
03	حصيلة التنصيبات المحققة ضمن جهاز المساعدة على الادماج المهني (DAIP)	74
04	وضعية المؤسسات المصغرة لمختلف الوكالات موزعة حسب البلديات	77-75
05	وضعية اليد العاملة الاجنبية والجزائرية حسب الهيئات المستخدمة وطبيعة المشروع موقفة إلى غاية 2011/03/31	78

قائمة المختصرات

اختصار الرمز	الدلالة
ANGEM	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
ANSEJ	الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب
CNAC	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
ADS	وكال التنمية الاجتماعية
FAEJ	صندوق دعم تشغيل الشباب
CPE	عقود ما قبل التشغيل
ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
PID	منحة ادماج ذوي الشهادات
DAIS	منحة نشاط الادماج الاجتماعي
DIAP	جهاز المساعدة على الادماج المهني

مقدمة

مقدمـــــــة:

تعرض الاقتصاد الجزائري خلال النصف الثاني من الثمانينات، إلى أزمة إقتصادية بعد السقوط الحر لأسعار البترول، و ظهرت بذلك عدة إختلالات نتيجة إعتماد الدولة على عنصر واحد في التصدير، فانخفض النشاط التنموي و تقلصت منذ إحتلال البلاد.

و عرفت بذلك مستويات مرتفعة و عجزت أغلب المؤسسات العمومية في إحداث مناصب عمل جديدة، نظرا لتفاقم المشاكل، كان من الضروري على السلطات المعنية إعادة النظر في سياسة التشغيل في الجزائر، التي باتت الانشغال الأول

حيث يرجع ذلك بالأساس الى تزايد مستوى الطلب على العمل، بوتيرة تفوق نمو العرض، وهو مايعني ارتفاع مستويات البطالة مع ما يرافق ذلك من آفات و ضغوط اجتماعية، قد تهدر الاستقرار الاجتماعي فضلا عما ينتج من البطالة من هدر للطاقات ، وهروب للكفاءات و تراجع في النمو الاقتصادي، لذلك اضطرت الجهات المسؤولية إلى تغيير نمط تسيير المؤسسات الإقتصادية ، ليتماشى مع المعطيات الجديدة المعتمدة في ذلك على إقتصاد السوق و دخلت بذلك الجزائر في برامج الإصلاحات الهيكلية مع صندوق النقد الدولي. هذه الأخيرة أدت الى اضطراب كبير في الخريطة العامة للشغل في الجزائر .

و ساهمت في تفاقم البطالة خاصة خلال التسعينات ، لكن في الوقت الحالي أصبح الحل في يد هذه الأجهزة والآليات التي تمكنها من التموقع في المكان الصحيح من حركة التنمية ، وكذا تحرير طاقاتها حيث أصبحت تساهم و بشكل كبير في إمتصاص عديمي الشغل وخاصة خريجي الجامعات.

اشكالية البحث:

لمعالجة هذا الموضوع سنحاول الاجابة على الاشكالية الرئيسية المتضمنة في السؤال الجوهري التالي:

- **الى أي مدى ساهمت السياسات المسطرة من طرف الحكومة، في خلق مناصب عمل والتخفيف من نسبة البطالة؟**

لتسهيل حل الاشكالية نقوم بتجزئتها الى الاسئلة الفرعية التالية:

1-ماهي الاجراءات المتبعة لخلق مناصب الشغل والحد من البطالة؟

2-مادور مؤسسات سوق العمل في ضبط وتعديل السوق؟

فرضيات البحث:

1-السياسة التي اتخذتها الدولة لخلق مناصب الشغل ركزت أساسا على الاهتمام واعطاء الدعم الكامل لأجهزة الشغل.

2-استطاعت الجزائر من خلال مؤسسات سوق العمل اعطاء فرص جديدة للشباب الراغب في العمل خصوصا المتعلقة باليد العاملة الماهرة

مبررات اختيار موضوع البحث:

ان اختيارنا للموضوع نابعا من انشغالنا الكبير به كون أن مشكل البطالة والتشغيل في الجزائر يعتبر من القضايا التي شغلت الحكومة الجزائرية المتعاقبة ومازالت تمثل احدى القضايا الحساسة، كما أنها تعبر عن

الاختلال القائم في سوق العمل وهذا من عدم قدرته على استعاب طالبي العمل، وبالتالي فهو يرتبط بالعنصر البشري هذا الأخير الذي يكتسي أهمية بالغة باعتباره المحرك الرئيسي للتنمية في أي بلد.

أهداف البحث:

ان الأهداف المستوحات من الدراسة تتمثل في:

1- معرفة الوضعية الحالية لسوق العمل في الجزائر.
2- معرفة دور سياسة التشغيل في خلق مناصب الشغل

أهمية البحث:

يكتسي الموضوع أهمية كبيرة في كونه يعطينا فقرة شاملة عن أهم المشاكل الاجتماعية المتمثلة في ظاهرة البطالة، حيث تتفاقم باستمرار خاصة في الدول الجزائرية في اتباع بعض السياسات لحلها.

حدود البحث:

- الحدود الزمنية: حصرنا دراستنا خلال الفترة 2004-2016.
- الحدود المكانية: تم دراسة حالة الجزائر،ثم ولاية عين الدفلى نموذجا.

منهج البحث:

اعتمدنا في البحث لدراسة سوق العمل المناهج التالية:

- المنهج الوصفي التحليلي: اذا أنه يعد من أنسب المناهج التي تقدم صورة وصفية تحليلية لمجموعة المتغيرات التي تحدد مستوى الاداء الاقتصادي.
- المنهج الاستقرائي: يعتمد على دراسة جزء من الظاهرة لتعميم نتائج الدراسة على الظاهرة.

صعوبات البحث:

1- قلة المصادر والمراجع الحديثة ذات الصلة بالموضوع وصعوبة الحصول عليها ،خاصة للفترة 2014-20016.
2- تباين البيانات الاحصائية واختلافها من مصدر لآخر.
3- عدم توفر نتائج دقيقة خاصة بوضعية سوق العمل، وخاصة تلك المتعلقة بتطور العرض والطلب على العمل خلال فترة الدراسة.

هيكل البحث:

من أجل تبسيط اشكالية البحث ومحاولة احاطة الموضوع من أهم جوانبه ارتأينا أن نقسما بحثنا الى فصلين كما يلي:

الفصل الأول: الاطار النظري لسوق العمل.

قسمناه الى ثلاثة مباحث أساسية الأول يتناول المفاهيم السياسية لسوق العمل(المفهوم والمكونات)، الى جانب مختلف النظريات المفسرة لسوق العمل.

أما المبحث الثاني يتناول دراسة وقائع سوق العمل في الجزائ، حيث أليقنا نظرة على محتوى وأثر البرامج التنموية في الجزائر ، الهيئات الإضافية المستحدثة لتوفير مناصب الشغل وكدى توزيع مناصب الشغل حسب القطاعات .

اما المبحث الثالث يتناول دراسات سابقة ، من خلال موقع دراستنا ضمن الدراسات السابقة .

الفصل الثاني : يتناول مؤسسات سوق العمل ودورها في ضبظ وتعديل السوق ،مع دراسة حالة الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM).

الفصل الأول

تمهيد الفصل الأول

لطالما تم اعتبار سوق العمل من بين أهم القضايا والمسائل التي تم البحث فيها من طرف المفكرين، وذلك لأهمية هذا الموضوع كونه تحدي إجتماعي وإقتصادي في نفس الوقت، فاختلفت المدارس و المذاهب في تحليل مشاكل هذا السوق و توازنه بالذات، فعلى سبيل المثال أكدت المدرسة البيو كلاسيكية على أنه يجب معاملة سوق العمل مثله مثل سوقي السلع و الخدمات، أي أنه يخضع لقانوني العرض و الطلب.

حاليا يمكننا القول أن سوق العمل قد دخل في مرحلة جديدة، مرحلة عولمة الاقتصاديات، تشكيل أسواق جهوية و كذا حركة اليد العاملة على المستوى الدولي، ما يؤثر بصفة أكيدة على مستويات وتوازنات العرض والطلب، إلا أنه مهما توصل العالم إلى درجة متقدمة من التكتل و العولمة في أسواق العمل، فإن رد فعل هذه الأخيرة إتجاه الإقتصاد سيبقى غير واضح و غير معلوم، باعتبار ان العمل سواء كسلعة أو كخدمة يملكه و يتحكم فيه العامل البشري، كما أن الأفراد لا يتصرفون دوما بالشكل الذي يحقق لهم أعظم منفعة وإشباع ممكن، وحتى نتمكن من بلوغ هدفنا، لابد من توضيح هذا السوق بالتطرق إلى أنواعه، وإلى النظريات المفسرة له، وتمييز خصائصه في الجزائر من عرض و طلب، و تمييز خصائصه في الجزائر من عرض وطلب، هذه الأراء وغيرها نعالجها في هذا الفصل من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : الإطار النظري لسوق العمل

المبحث الثاني : واقع سوق العمل في الجزائر.

المبحث الأول :الإطار النظري لسوق العمل

أدت التحويلات في المجال الاقتصادي و الانتقال نحو اقتصاد السوق، مع مطلع التسعينات الى ظهور مشكلات أهمها صعوبة التوفيق بين المكاسب الاقتصادية والاجتماعية ، خاصة ما تعلق منها بالاختلالات الكبيرة التي مست سوق العمل، و ذلك بالتراجع الحاد في عروض العمل مقابل التزايد المستمر في الطلب على التشغيل ، مما جعل هذا الموضوع يقفز الى المراتب الأولى، ضمن أولويات برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، مما زاد من خطورة الاختلالات في معادلة العرض والطلب في سوق العمل ، تلك النسب المرتفعة للبطالة .

المطلب الأول :مفهوم سوق العمل

أولا: التعريف.

يعرف بانه نوع من أنواع الأسواق الإقتصادية يجتمع فيه كل من طالبي الشغل، الذين يبحثون عن وظائف مناسبة، مع عارضي التشغيل (الشركات و المؤسسات المختلفة)، حيث يعتبر هذا السوق حلقة وصل بين الطرفين

يمكن تعريف سوق العمل اقتصاديا ، بأنه اللآلية التي تتحدد من خلالها مستويات الأجور و التوظيف أي "تفاعل لأقوى الطلب و العرض على خدمات العمل، و من أهم ما ميز سوق العمل عن غيره من الأسواق مايلي[1].

❖ غياب المنافسة الكاملة يعني عدم وجود أجر واحد للسوق مقابل الأعمال المشابهة و من أسباب غياب المنافسة الكاملة هو نقص المعلومات عن فرص التوظيف ذات الأجور العالية بالنسبة للعمال، كذلك هناك بعض العمال ليست لديهم رغبة في الانتقال الجغرافي والمهني حيث الأجور عالية .

❖ سهولة التمييز بين خدمات العمل: ولو تشابهت سواء الأسباب عنصرية كالجنس و اللون و الدين ولأسباب اختلاف السن أو الثقافة.

❖ تأثر عرض العمل: و ذلك بسلوك العمل وتفضيلاتهم المختلفة (كمية وقت الفراغ مستوى الدخل، نوعية العلاقات الانسانية داخل المؤسسة).

❖ تأثر سوق العمل و ارتباطه بالتقدم التكنولوجي .

❖ سوق العمل كأي سوق أخر يتطلب توافر عنصر الطلب و العرض حتى يصبح سوقا بالمعنى الاقتصادي.

[1]– مدني بن شهرة ، الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دارالجامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى، 2009ص197.

من مكونات سوق العمل[1] .

ثانيا: الطلب على العمل :

يعرف بأنه طلبا مشتق، يعتمد على الطلب للسلع التي يتشارك في إنتاجها، فكلما كان الطلب على العمل الذي يدخل في عملية إنتاجها، و يتحدد الطلب على العمل بإيراد الإنتاجية الحدي له.

إن صاحب العمل يستمر في استخدام المزيد من وحدات العمل، حتى يتساوى إيراد الإنتاج الحدي، مع التكلفة الحدية لعنصر العمل ففي ظل توفر الشروط التامة في سوق العمل، تتساوى التكلفة الحدية للعمل مع سعره الثابت،لذا يستمر صاحب العمل في طلب المزيد من وحدات العمل، إلى أن يصل إلى الحد الذي عنده يتساوى إيراد الإنتاجية الحدي مع معدل الأجر مع الأجر الحدي، حيث يتحقق مستوى التوازن و تكزن الأرباح في اعلاها[2]

الشكل رقم (01-01) : منحنى الطلب العمل

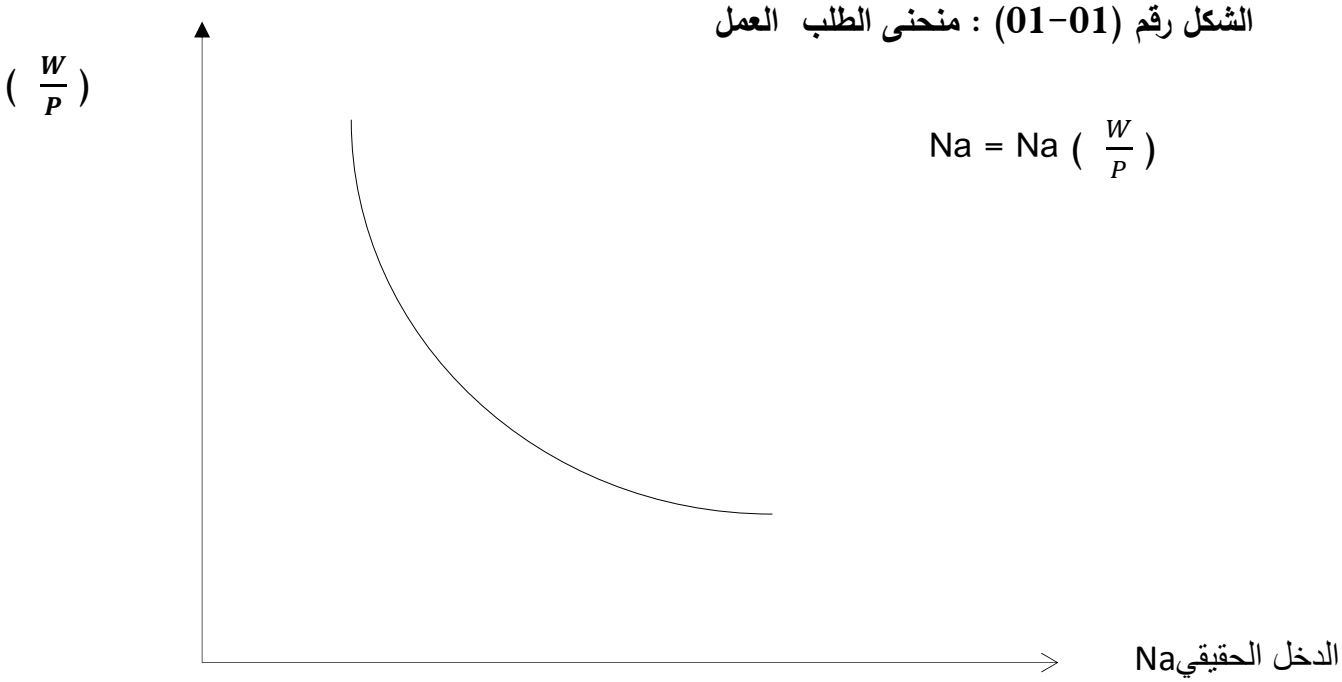

المصدر : الدكتور عمر الصخري، التحليل الإقتصادي الكلي (الإقتصاد الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ط5، ، ص 42.

[1]- شلالي فارس،د. محمد صالح، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2004/2001، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص12.

[2]- ضياء مجيد الموسوي، سوق العمل و النقابات العمالية في إقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعاتالجامعيةالجزائر، 2005، ص 23.

ثالثا : العرض على العمل :يتوفر عرض العمل على مجموعة من العناصر أهمها :

❖الرغبة في البحث عن العمل و أدائه أو عدم توفر الرغبة لديهم في العمل، و حول طول الفترة التي يقضونها في العمل كل أسبوع أو خلال السنة، و هذه القرارات بمجملها، تحدد عرض العمل، و الباحثون عن العمل و عدد ساعات العمل المنجزة في كل أسبوع أو خلال السنة.

❖ على الأفراد أن يقرروا أنواع العمل الذي يرغبون في أدائه، محددين بذلك عرض العمل لحرفة معينة.

❖ على الأفراد أن يقرروا الجهة التي يعملون لأجلها، محددين بذلك عرض العمل لمؤسسات معينة[1].

الشكل رقم (01-02) :عرض الطلب العمل

المصدر : الدكتور عمر الصخري، التحليل الإقتصادي الكلي (الإقتصاد الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، الطبعة الخامسة، ص 43.

رابعا: توازن سوق العمل :

❖يتم توازن سوق العمل في النقطة التي يتقاطع فيها منحى الطلب على العمل مع منحنى عرض العمل .

❖يكون الطلب على العمل أكبر من العرض على العمل، و هذا يعني أن سوق العمل يعاني من نقص كبير في عدد العمال القادرين و الراغبين على العمل، و يقدر هذا النقص بالمسافة (AB)، و هذا ما يؤدي إلى تنافس المنتجين، في الحصول على العمال مما يؤدي إلى رفع أجورهم النقدية و هذا يؤدي في النهاية إلى رفع معدل الأجر الحقيقي السائد في السوق هو (W/P).

[1] – المرجع نفسه ، ص 37.

يكون عرض العمل أكبر من الطلب على العمل و هذا ما يؤدي الى حلقة فائض في العمل – أي بطالة – ويقدر هذا الفائض بالمسافة (CD). و من أجل توظيف هذا الفائض في العمل – أي من أجل القضاء على البطالة.

لابد من العمال أن يقبلو بتخفيض أجورهم النقدية (بافتراض أن دائما أن الأسعار تبقى ثابتة و بذلك ينخفض معدل الأجر الحقيقي[1].

أي أن هناك نقطة واحدة فقط يتم فيها تعادل الطلب على العمل مع العرض على العمل، تتمثل نقطة تقاطع منحنى عرض العمل مع منحنى الطلب على العمل، و تسمى هذه النقطة بنقطة التوازن Equilibrium point.

04- اختلال سوق العمل في الجزائر[2]:

يعاني سوق العمل (في الوطن العربي) عامة من خلل بين العرض والطلب، ويقصد بالعرض جميع الراغبين في العمل من الداخلين الجدد (خريجين وغير خريجين) والراغبين في الالتحاق بعمل أفضل والمسرحين بسبب الخصخصة، كما يقصد الطلب فرص العمل في القطاعات والتخصصات المختلفة سواء المحلية أو الأجنبية، ويتجلى الخلل في الآتي:

- ❖ التباين في توزيع قوة العمل جغرافيا سواء على المستوى القطري أو الإقليمي.
- ❖ التوزيع غير المتوازن لقوة العمل على الأنشطة المختلفة.
- ❖ عدم توازن بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.
- ❖ عجز الاقتصاد العربي عن تحريك الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية القادرة على توفير فرص عمل للقوة العاملة وخاصة الشباب منهم.
- ❖ من الأسباب التي تؤدي الى البطالة مايلي :
- ❖ تدني المستويات التعليمية لغالبية العاطلين على العمل.
- ❖ الغالبية العظمى من العاطلين من الشباب.
- ❖ تزايد نسبة البطالة من الشباب المتعلم وانخفاضها بين الأميين.
- ❖ ضعف الخبرة المهنية المتوفرة لدى العاطلين عن العمل.
- ❖ غياب التدريب المهني الموجه لسوق العمل.
- ❖ الهوة الكبيرة بين التأهيل التعليمي للشباب وبين متطلبات سوق العمل.
- ❖ نسبة بطالة الإناث مرتفعة.

[1] –عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[2] – د. أحمد خطابي، مجلة بطالة الشباب في الوطن العربي، دراسة تحليلية إحصائية.

الشكل رقم (1-03): توازن سوق العمل

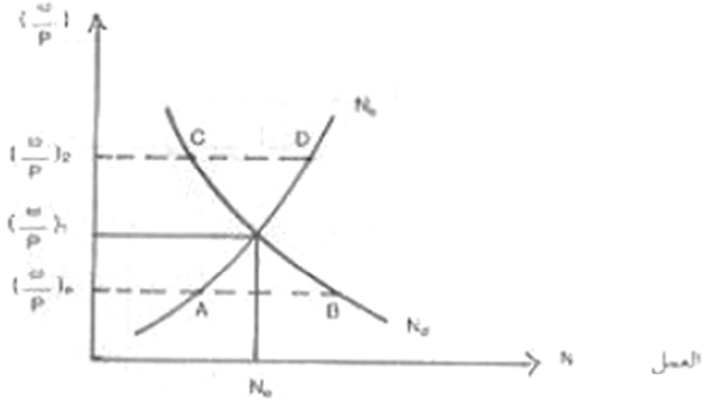

المصدر : الدكتور عمر الصخري، التحليل الإقتصادي الكلي (الإقتصاد الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، الطبعة الخامسة، ص 44.

المطلب الثاني: أنواع سوق العمل

ينقسم سوق العمل الجزائري إلى سوقين رئيسين و هما[1]:

سوق العمل الرسمي و سوق العمل الغير رسمي و كل منهما ينقسم إلى أسواق فرعية والشكل التالي يوضح ذلك:

[1]- مدني بن شهرة ، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، مرجع سبق ذكره، 197.

شكل رقم (1-04): هيكل سوق العمل في الجزائر

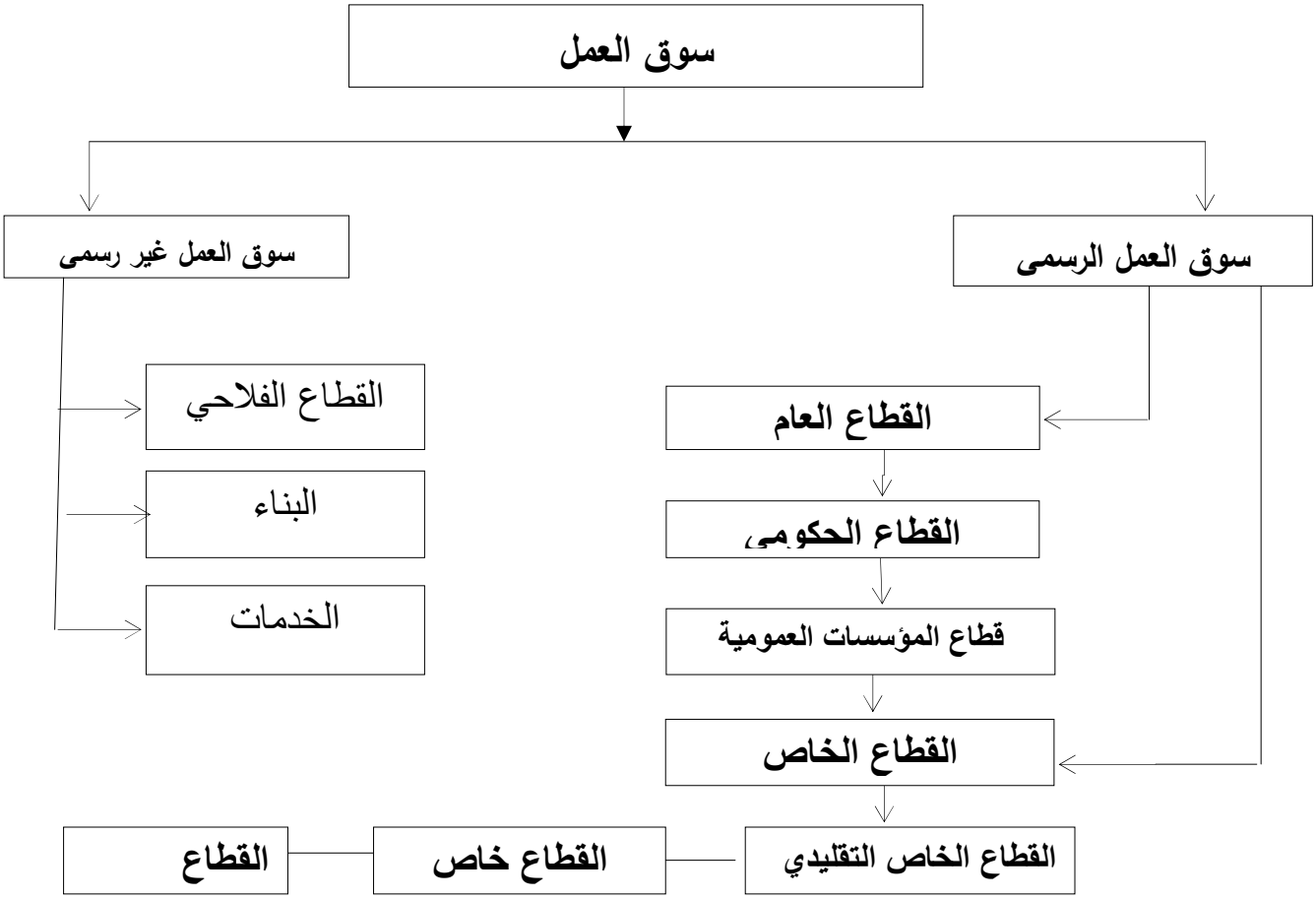

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد عن المصدر ، مدني بن شهرة ، الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية) دارالجامد للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى ، 2009 ،ص197.

أولا:سوق العمل الرسمي:و هو سوق مستقر ضمن وظائف الحكومة و يخضع لمجموعة من القوانين الملزم لأطراف التعاقد من بينها.

1- القطاع العام :

1-1-القطاع الحكومي:

وهم الذين يعملون في القطاع الحكومي و الشركات الكبيرة العامة في ضوء أوضاع لائحية او تعاقدية توفر كبيرا من الاستقرار في العمل و ثبات الدخل ، كما تفتح فرص زيادة التأهيل ومن ثم الترقية و تتميز هذه المجموعة بتمتعها بنظام التامين الاجتماعي و العمل النقابي و بالتالي نجد معلومات إحصائية من المتعطلين من سبق لهم العمل في هذا الاطار وهي ادق الاحصائيات في بلدان العالم الثالث وعلى أثرها يمكن حساب نسبة مشاركة فئة معينة من الاطفال و المرأة في قوة العمل إلا ان وفرة العاملين و الخاصة بالإدارة

الحكوميةو القلة النسبية لساعات العمل الفعلية مع تدهور الأجر الحقيقي للعاملين بسبب التضخم تلجأ اعداد كبيرة منهم إلى عمل آخر لبعض الوقت و بالتالي غياب الاحصاء الرسمي لهذا العمل الموازي لهذه الفئة وبالتالي تجد وزارات القوى العاملة او العمل تحفظ هذه الفئة.

1-2:قطاع المؤسسات العمومية

لعبت المؤسسات الاقتصادية العمومية دور كبير في استيعاب اليد العاملة بجانبالقطاع الحكومي قبل الثمانينات ،ولكن الهيكلة و إعادة هيكلة هذا القطاع عدة مرات ، جعلالمؤسسات العمومية تستغني تدريجيا عن التوظيف وخاصة عند تطبيق مبدأ تنفيد برنامج الخوصصة بالاتفاق مع المؤسسات العالمية حيث تم تصنيفه وبيع الكثير من هذه المؤسساتمما ترتب عن ذلك انخفاض عدد العاملين بشركات القطاع العام و بفعل سن التقاعد المسبقوالتقاعد في سن إنهاء الخدمة مع عدم السماح بتعيين عمال جدد ، تغير دور القطاع العام منقطاع لاستيعاب اليد العاملة إلى أهم مصدر من مصادر إفراز البطالة في الجزائر وما أسريمن امتيازات في قطاع الادارة ، أسري على القطاع العمومي إلا انه يختلف من حيث مستوى الاجورية ، تتسم أجور المؤسسات العمومية بالارتفاع البيني بالمقارنة بقطاع الادارة نتيجة استحداث بعض الحوافز.

2-القطاع الخاص:و هي تعتبر فئة العاملين لحسابهم الخاص و كذلك من عمل معهم من أفراد العائلة و نجد ذلكفي الارياف في مجال الزراعة أو في المدن في مجال الحرفة و هذه الفئة من العاملين تعتبرمن الكتلة الرئيسية من مجمل العمالة، في المجتمع و كلما زاد نصيب أي قطاع من القوى العاملة زاد الوزن البيني لهذه الطائفة من العاملين ، و اقتصرت الدراسات الجادة المتعلقةبأوضاع هذه الفئة على البحث الميداني و من ثم تبقى قضية البطالة الحقيقية عبر التفسيرات الرسمية في هذا المجال مستقرة لأي أساس نظري و حاجته للكثير من الدراسات.

سوق العمل الغير رسمي:حيث أنه يمثل السوق الرئيسي الثاني للعمل ، وهو سوق تزايد فيه حركية العمل بحيث لا يضبطه أي تشريع أو تنظيم قانوني و يحدده مستوى البطالة في سوق العمل الرسمي، فإذا كانت درجة الاستيعاب في السوق المنظمة قليلة فإنه ينمو و يتسع عندما تتجه الدورة في الصعود ،إن العمل غير الرسمي في الجزائر تطور بشكل ملفت بحيث ارتفع نسبة العاملين فهذا القطاع إلى 15.25 %سنة 1993م من مجموعة الوظائف حيث أن العمل الفلاحي ارتفع من نسبة 16.04%إلى 17.13 %من مجموع الوظائف لسنة 1994و1995على التوالي كما ان الوظائف خارج قطاع الفلاحة لنفس الفترة ارتفع من 20%إلى1من مجموع الوظائف وبالتالي نجد أن العمل الرسمي ارتفع من 26.6%خارج القطاع الفلاحي في سنة 1992إلى 34.7%سنة2000[1] . .

[1] -لحمر أحلام، واقع سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2001-2014دراسة حالة ولاية سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2014/2013، ص 11.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لسوق العمل في الجزائر

1-النظرية الكلاسيكية[1]:

يعتبر الإقتصادي الفرنسي جان باتيسساي من أبرز رواد المدرسة الكلاسيكية ، بنظرية حول المنافذ وبقانونه المعروف بقانون ساي الذي يقول أن "العرض يخلق الطلب المساوي له وبالتالى فلعرض قوة العمل يجب أن يقابله طلب مساوي وفقاً للتوازن في سوق تنافسية".

و يعتبر الكلاسكيون أنه من العرض و الطلب ،يتكون سوق العمل و يتجدد الأجر الحقيقي التوازني (ثمن العمل) الذي يستقر عنده العمل، من خلال تعادل العرض و الطلب ، و من ذلك فان التحليل الكلاسيكي ينظر للعمل على أنه سلعة قابلة للتبادل في السوق ، مثل سائر السلع أي التشغيل الكامل لكافة عناصر الإنتاج بما في ذلك عنصر العمل، و هذا ما نادى به آدم سميث فأن العمالة الكاملة يمكن تحقيقها عن طريق تراكم رأس المال.

2-النظرية الكينزية:

لقد جاء كينز بمفهوم مغاير للنظرية الكلاسيكية، حيث ذكر أن الطلب على العمل لا يتأثر بتغير الأجور نحو الإرتفاع أو الانخفاض، و أن حجم استخدام يعتمد على فعالية العرض الإجمالي، و الميل للاستهلاك، و مقدار الاستثمار . إذ أن الميل للاستهلاك، و مقدار الاستثمار هما اللذان يحددان حجم الاستخدام و من ثم فإن حجم الاستخدام هو الذي يحدد الأجور الحقيقية، و ليس العكس، فالطلب على العمل لا يعتمد بصورة مباشرة علىمستوى الأجور، إلا أن تغيرات الأجور تؤثر بصورة غير مباشرة على الاستخدام من خلال تأثيرها على الميل للإستهلاك و الميل للإستثمار بالرغم من نقد كينز للنظرية الكلاسيكية، إلا أنه أقر من ناحية أخرى صحة

التحليل الكلاسيكي في مجال نظريات الأسعار و التوزيع[2].

من ناحية اخرى، يرفض كينز آلية الأجور كسبب للبطالة، لأن انخفاضها سيؤدي الى انخفاض دخل العمال، وبالتالي انخفاض الطلب على السلع مما يعقد مشكلة تصريف السلع بالأسواق. وعليه فإن سر وجود البطالة يكمن فيمايلي:

لقد لاحظ كينز أن حالة التوظيف الكامل ماهي إلا حالة خاصة جدا، وأن الطلب الكلي الفعال هو المحدد للعرض الكلي، و من أجل زيادة تشغيل العمال يجب رفع حجم هذا الطلب ، والذي بدوره ينقسم الى طلب على السلع الاستهلاكية و طلب على السلع الاستثمارية.

---

[1]- قوجيل منير، سياسة التكوين المهني سوق العمل في الجزائر، مذكرة ماجستير في علم الإجتماع، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص82.

[2]- مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص،ص141-142.

3-النظرية الحديثة:

تضم هذه النظرية عدة نظريات من أهمها مايلي :

***نظرية البحث عن العمل[1]:**

ترجع هذه النظرية معدلات البطالة الى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم الحالية، من أجل البحث و جمع المعلومات عن أفضل فرص العمل الملائمة لقدراتهم و هيكل الأجور المقترن بها، و تنطلق هذه النظرية من الفرضيتين التاليتين:

- أن الباحث عن العمل على علم تام بالتوزيع الإحتمالي للأجور المختلفة
- وجود حد أدنى للأجور ، بمعنى أن العامل سوف يقبل أي أجر أعلى منه، و يرفض أي أجر أقل منه.

حاولت النظرية الكشف عن أسباب زيادة البطالة بين فئات معينة من قوى العمل ، خصوصاً الشباب الوافدين الجدد لسوق العمل ، نتيجة لعدم درايتهم بأحوال السوق ، كما أن الإنتقال من وظيفة لأخرى من شأنه أن يرفع من معدل البطالة أثناء فترة التنقل بين الوظائف المختلفة.

***نظرية اختلال سوق العمل:**

تفترض هذه النظرية عكس النموذج الكلاسيكي والنيو كلاسيكي لتحليل سوق العمل، جمود الأجور والأسعار في الأمد القصير ، و يرجع هذا الجمود من وجهة نظر أنصار هذه النظرية ، الى عجز كل من الأجور و الأسعار عن الإستجابة الكافية للتغير الذي يحدث في هيكل العرض و الطلب السوقي ، و تكون النتيجة الحتمية، وجود فائض في المعروض من قوة العمل يزيد عن حجم الطلب ما يؤدي الى وقوع البطالة الإجبارية ، ولا ترى هذه النظرية أن وقوع البطالة يأتي نتيجة لإختلال سوق العمل بمفرده، بل انها محصلة متزامنة لإختلال العرض والطلب في سوق السلع و الخدمات و سوق العمل[2].

***نظرية تجزئة سوق العمل:**

أول من تناول فكرة ازدواجية سوق العمل هما الاقتصاديان**Doeringe** و**Piore** خلال أعمالهما الصادرة سنة 1971 والمرتبطة بأسواق العمل العالمية وتحليل القوى العاملة حيث أوضحت دراستهما الميدانية أن قوة العمل تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق، النوع، السن والمستوى التعليمي.

تهدف النظرية إلى البحث عن أسباب ارتفاع معدلات البطالة في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات ومن ثم تقديم العلل حول تزامن وجود معدلات بطالة مرتفعة في قطاعات معينة مع حدوث ندرة في القوى العاملة في

[1]-أ. زاوش رضا،- أ. جمال بن سعدي، البطالة في الجزائر، التعريف – الاسباب- الآثار الاقتصادية، جامعة مسيلة، ص5.

[2]-لعريفي عودة، محددات الأجور و أثرها على العمالة في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،2010-2011، ص 43

قطاعات أخرى .وتفترض النظرية وجود نوعين من الأسواق، يختلفان من حيث الخصائص والوظائف المرتبطة بكل منهما على النحو التالي[1]:

1- سوق أولي

يتميز هذا السوق بالاستقرار الوظيفي، إذ يشمل مناصب عمل ذات أجور مرتفعة في ظل ظروف جيدة وآفاق مستقبلية مهيأة لامعة، وتستخدم في هذه السوق الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال وفئة عمالية ماهرة التي تحرص المؤسسة الاحتفاظ بها، كما تتمتع مثل هذه الأسواق بدرجة عالية من استقرار الطلب على منتجاتها، ومن الطبيعي أن ينعكس هذا الاستقرار على اليد العاملة المشغلة فيها.

2- سوق ثانوي

يمتلك الخصائص العكسية للسوق الأولى :أجور منخفضة، حركية عالية لليد العاملة، علاقات العمل فيه فردية تسودها أحكام تعسفية، مناصب عمل محدودة الآفاق مع تعرض أغلب العمال إلى البطالة، إذ تستخدم أساليب إنتاجية كثيفة العمل، والتي تتأثر بسهولة بالتقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي، ونتيجة لذلك تحتاج هذه السوق فئات من العمل لاتتمتع بنفس الحقوق والضمانات السائدة في السوق الأولي.

[1]- سليم عقون ، قياس المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة " دراسة قياسية تحليلية" ، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2009-2010، ص29

المبحث الثاني: واقع سوق العمل في الجزائر للفترة 2016/2004.

عرف الاقتصاد منذ الاستقلال تغييرات كبيرة في الكشف عن هشاشة النظام المستعمل آنذاك (التخطيط المركزي)، والذي اثبت فشله ليس فقط في الجزائر بل في الكثير من الدول مما استدعى الشروع في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية الملحوظة في تحسين بعض المتغيرات الاقتصادية.

المطلب الأول: البرامج التنموية في الجزائر: المحتوى والأثر على التشغيل

أولا: محتوى البرامج التنموية فى الجزائر:

حققت الجزائر نتائج ايجابية على صعيد التوازنات الاقتصادية بعد تطبيقها لبرنامج التعديل الهيكلي، لكن الأمر لم يكن نفسه على الجانب الاجتماعي وسوق العمل الذي شهد اختلالات تجلت في معدلات البطالة المرتفعة إضافة الى ارتفاع معدل الفقر وأمام هذه الوضعية من جهة الرخاء المالي الذي حققته الجزائر نتيجة أتباعها سياسة التقشف وارتفاع اسعار المحروقات من جهة أخرى سطرت الجزائر جملة من البرامج منها :

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي[1](2001-2004):

ان برنامج الإنعاش الاقتصادي يمتد من الفترة 2001-2004 ويتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية وأخرى، كما خصصت لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري والمنشآت لتحسين مستوى المعيشي، التنمية المحلية ولتنمية الموارد البشرية.

وتطبيقا لبرنامج الحكومة، فإنه يدفع الأنشطة الاقتصادية عبر كل التراث الوطني وعلى وجه الخصوص في المناطق الأكثر حرمانا كما ترمي تلك الأنشطة الى خلق مناصب شغل وتحسين القدرة الشرائية،فهي تندرج في إطار مكافحة الفقر وسياسة التهيئة العمرانية الرامية الى التقليص من عدم التوازن الداخلي وما بين الجهوي، ويهدف برنامج الإنعاش الاقتصادي الى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية وهي:[2]

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة؛
- خلق مناصب عمل والحد من البطالة؛
- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009):

ان برنامج دعم النمو الاقتصادي يهدف الى تثبيت الانجازات المحققة في الفترة السابقة والى وضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاه الاجتماعي بتوفيره لموارد معتبرة قدرة تكلفته بـ 60 مليار دولار[3].

---

[1]-زرنوح ياسمينة، زروني مصطفى، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، 2005-2006، ص182.

[2]-لحمر أحلام، مرجع سابق ذكره، ص38.

[3]-سحنون يسمينة، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وأثرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير، جامعة 20أوت 1955 سكيكدة، 2011-2012، ص42-43.

ومن أهم أهداف هذا البرنامج نذكر ما يلي:[1]

- تحسين ظروف المعيشة؛
- تطوير النمو الاقتصادي؛
- تحديث الخدمة الوطنية؛
- ترقية تكنولوجيات الاتصال الجديدة.

غير أن المحورين الأوليين الذين يشكلان الأولوية بالفعل حيث خصص لهما 40.5%45.5 %من تكلفة البرنامج وفضلا عن قطاع لتربية البرنامج:

- السكن: إنجاز مليون سكن.
- الصحة: انجاز 17 مستشفى و55 مصحة.
- الماء: انجاز 1280 محطة للتزويد بالماء .
- توزيع الغاز (965000) وكهرباء (تزويد397700 منزل).

كما تم الشروع في مشاريع كبرى في مجال المنشأة القاعدية منها:

- **قطاع النقل:**

- تحديث السكة الحديدية للشمال 1220كلم؛
- كهربة السكة الموجودة 2000كلم؛
- إنجاز سكة الترامواي في المدة الكبيرة؛
- إنجاز ثلاث مطارات.

- **قطاع الأشغال العمومية:**

- إنجاز الطريق السريع شرق غرب 1213 كلم؛
- تحسين شبكة الطرق 6000 كلم؛
- إنجاز ثلاث طرق سريعة حول المدن؛
- تعزيز المنشأة الخاصة بالموانئ.

- **قطاع المياه:**

- إنجاز ثمانية سدود؛
- إنجاز ثماني مخططات لنقل المياه؛
- إنجاز وتحديث 20 محطة لتطهير المياه؛
- إنجاز 350حوض مائي.

[1]-لحمر أحلام، مرجع سبق ذكره، ص39.

3- برنامج المخطط الخماسي (2010-2014):

في إطار برنامج الاستثمارات العمومية للفترة ما بين 2010-2014 الذى افرد غلاف مالي قدره 21.214 مليار دينار موجه لانجاز العديد من البنيات التحتية، وقد سمحت هذه الانجازات بخلق عدد اضافي من المناصب المالية التى شهدت زيادة قدرها 10055 منصبا بالنسبة للعمال الإداريين وعمال الصيانة علاوة على ارتفاع عدد المناصب المخصصة للمفتشين والتي ستبلغ 210 منصبا.[1]

كما تعرض التقرير للشق المتعلق بتكوين المعلمين الممتد الى 2016 من خلال التكفل بتكوين نحو 136 الف معلم عن بعد خلال فترة تمتد على 3 سنوات، و78 ألف معلم في الطور الإكمالي على مدار 4 سنوات، وفى إطار الإستراتيجية الوطنية لمحو الامية الممتدة الى غاية 2016 سطرت الوزارة هدفا في محو أمية 1.257.502 متمدرسا سهر على تأطيرهم 383.737 مستخدما.

وفيما يتعلق بقطاع السكن انجاز مليوني وحدة سكنية للإشارة يأتي البرنامج السكنى هذا تكملة للبرنامج الخماسي 2005-2009.

بالإضافة لاستكمال المشاريع الإضافية خاصة في قطاعات السكك الحديدية والطرقات والمياه،

- انجاز 35 سد.
- انشاء 110 مجلس قضاء ومحاكم تكوينية وأزيد من 120 مؤسسة عقابية.
- توظيف 470 قاضى خلال الفترة 2010-2016.
- انجاز اكثر من 2500 كلم من الطرق الجديدة.
- انجاز وتحديث حوالي 20 ميناء للصيد البحري.
- انجاز 172 مستشفى، و45 مركب متخصص في الصحة، و377 عيادة متعددة الاختصاصات، و1000 قاعة علاج، و17 مدرسة للتكوين الشبه الطبي، وأكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعاقين.[2]
- انجاز 20 ملعب لكرة القدم، و750 مركب للرياضة الجوارية، وأكثر من 400 مسبح، وأكثر من 150 مركز للتسلية العلمية للشباب في السنوات الاخيرة.

ثانيا:أثر البرامج التنموية علي التشغيل:

من نتائج تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر بعدما كان سالبا لفترة طويلة يعود الفضل إلى النمو في القطاع الزراعي الذي زادت قيمته المضافة بنسبة 21% عوض 9% المتوقعة، أما القطاع

[1]- زوين ايمان، الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، سنة2010-2011.

[2]- برنامج التنمية الخماسي،بيان اجتماع مجلس الوزراء، يوم الاثنين 24 ماي 2010.

الصناعي فقد تراجعت قيمته المضافة 2.4%حيث كان الهدف المرسوم له بلوغ معدل 4.8%، وهذا رغم التسهيلات التي منحت له من أجل الاستيراد، وعلى العموم فإنه يتوقع أن يستمر النمو بوتيرة لا تقل عن 5% سنويا.[1]

أما التحدي الأكبر الذي واجهته السلطات فهو مشكل البطالة التي اقتربت نسبتها إلى 25% في عام 1990، حيث نجد أن مصدر البطالة يكمن في 52% من القطاع العمومي، و48% في القطاع الخاص وذلك لنتيجة حتمية لتراجع مخصصات الاستثمار وترشيد الإنفاق العام مما جعل الجزائر تنظر في إعادة نشاطها الاجتماعي، وهكذا عملت من أجل التخفيف من الانعكاسات السلبية المتمخضة خاصة عند تحرير الأسعار وتقليص عدد المستخدمين وأثارها على القوة الشرائية وهذا مدخول الفئات الاجتماعية المحرومة قامت الجزائر بإيعاز من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بوضع مجموعة من التدابير منها ما هو مفروض عليها ومنها ما جاء مصاحباً مع تطبيق مختلف برامج الإصلاح.[2]

المطلب الثاني: الهيئات المستحدثة لتوفير فرص العمل

في هذا المطلب سنحاول التعرض باختصار إلى أجهزة وبرامج التشغيل التي تعتمد على صيغ أخرى في الإدماج تتمثل في دعم المبادرين من أجل خلق نشاطات لحسابهم الخاص، من خلال التعريف بهذه الأجهزة ومهامها ودورها خاصة.[3]

1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب :ANSEJ

هيأة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني أنشئت عام 1997، ويشكل جهاز دعم تشغيل الشباب أحد الحلول الملائمة ضمن سلسلة الإجراءات المتخذة لعلاج مشكل البطالة في ظل المرحلة الانتقالية للاقتصاد الجزائري، من الأهداف الأساسية لهذا الجهاز :

- تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات .
- تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية الى ترقية تشغيل الشباب .
- تقديم الدعم والاستشارة لأصحاب المبادرات لإنشاء مؤسسات مصغرة في مختلف مراحل المشروع .
- إعلام المستثمر الشاب بالقوانين المتعلقة بممارسة نشاطه.

[1]- لحمر أحلام، مرجع سابق ذكره، ص 40

[2]-عبد الله بن دعيدة، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005، ص367.

[3]-رماش هاجر، اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية وسوق العمل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة-2-، ص89.

وقد تمكنت الوكالة بفضل كل هذه الجهود تحقيق نتائج إيجابية في ظرف زمني قصير نسبيا، وكمثال على هذا النجاح نشير الى أنه تم خلال ست سنوات إنشاء أكثر من: 68.000 مؤسسة مصغرة من طرف الشباب والتي

مكنت بدورها إنشاء أكثر من 135.000 منصب شغل دائم بحجم استثماري إجمالي يفوق 1.4 مليار دولار.[1]

2- الوكالة الوطنية للتشغيلANEM :

وتليها مديريات التشغيل للولاية من خلال البرنامج الوطني لعقود ما قبل التشغيل باعتباره أهم برنامج وضعته الدولة لإدماج الحاصلين على شهادات جامعية، ثم تأتي بعدها باقي الوكالات المتخصصة الموضوعة تحت وصاية الوزارة للتعريف بها وببرامجها المختصة أساسا في استقبال وتوجيه أصحاب المبادرات والعمل على تجسيد مشاريعهم.

3- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر :ANGEM

مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من أجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص، ويتضمن دور الوكالة تقديم الدعم والاستشارة والمرافقة للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاح المشاريع المجسدة .والقرض المصغر عبارة عن قروض صغيرة قد تصل 500.000 دج موجهة لفئة البطالين والمحتاجين الذين بلغوا سن 18 سنة فما فوق ويمتلكون تأهيلا أو معارف في نشاط معين. وأهداف القرض المصغر هامة وهي تجربة حققت نجاحا كبير في العديد من الدول في مجال محاربة البطالة وتحسين أوضاع المواطن كونه موجه إلى فئات اجتماعية واسعة[2].

4- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة :CNAC

أحد صناديق الضمان الاجتماعي التابعة لوزارة العمل والضمان الاجتماعي، وضع حيز التنفيذ من سنة 2004 موجه للأشخاص البطالين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35\50 سنة ويحتمل نفس المواصفات التقنية لجهاز دعم تشغيل الشباب من حيث المحتوى والخطوات المتبعة في تجسيد المبادرات المقدمة وبحجم استثماري يفوق 5 مليون دينار جزائري .

[1]-بن فايز نوال، إشكالية البطالة ودور مؤسسات العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2005، من مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر2008-2009، ص75.

[2]- بن فايز نوال، مرجع سابق ذكره، ص79.

5- المرصد الوطني للتشغيل ومكافحة الفقر :

كما يمكن للمرصد الوطني للتشغيل ومكافحة الفقر أن يلعب هو الآخر دورا بارزا في مجال الإعلام والتقييم في التشغيل بحكم اختصاصاته وتركيبته.

6- وكالة التنمية الاجتماعية :(ADS)

وتعتبر هيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني أنشئت عام 1996 في ظل تطبيق مخطط إعادة الهيكلة بالجزائر، هدفها التخفيف من حدة نتائج هذا المخطط على الفئات الاجتماعية الضعيفة وذلك بوضع تدابير وبرامج لمحاربة البطالة والفقر والتهميش ومن بين المهام الأساسية للوكالة ما يلي:[1]

- ترقية واختيار وتمويل كل العمليات الموجهة للفئات الاجتماعية المحتاجة .
- تمويل مشاريع لها منفعة اقتصادية واجتماعية تستعمل في إنجازها يد عاملة كثيفة أي تشغيل أكبر عدد ممكن من العمال في كل مشروع.

الجدول رقم (1-01) : توزيع مهام الوسطاء في مجال سوق العمل بالجزائر

المهام	الوسطاء
التنصيب	الوكالات الخاصة،ANEM, CNAC
الإعلام	المراصد،OSN, ANEM
التعويض على البطالة	CNAC
تسيير البرامج	ANGEM, ANSEJ, ADS, CNAC

المصدر: رماش هاجر، مرجع سابق ذكره، ص ص 95،96.

لكن هذا الانفتاح ليس إلا ظاهريا، باعتبار أن الوكالة الوطنية للتشغيل تحتكر مهمة التنصيب الشيء الذي يعود لاعتماد القوانين الجديدة على هذا الجهاز.

[1]- دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، محاولة تحليل أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2012، ص221-222.

المطلب الثالث: توزيع عناصر العمل حسب القطاعات.

أولا: القطاعين العام والخاص :

عرفت الجزائر في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات تغيرات كبيرة على مستوى التشغيل في القطاعين العام والخاص، وذلك لشروع الجزائر في إصلاحات اقتصادية ومالية مهمة، فقد عرف القطاع العام أزمة كبيرة في التسعينات بتسريح أكثر من 400000 عامل كنتيجة لبرنامج التصحيح الهيكلي المفروض من طرف صندوق النقد الدولي والذي أدى إلى خصخصة وحل عدد مهم من المؤسسات العامة في كل الأنشطة الاقتصادية، على عكس القطاع العام الذي بدأ يعرف تحسنا ابتداءا من هذه الفترة ما ساهم في خلق عدد معتبر من مناصب العمل نتيجة تطوره السريع[1] .

حسب دراسة قامت بها الوكالة الوطنية للتنمية والاستثمار، فإن القطاع الخاص يعتبر أكثر ديناميكية وأفضل من ناحية خلق المشاريع، العمل والأجور فما بين سنتي 2002 و2010 تحقق في الجزائر حوالي 25015 مشروع استثماري من بينها 360 مشروع استثماري أجنبي، فحسب نفس المصدر، تقدر القيمة الإجمالية المعلنة والخاصة بالاستثمارات حوالي 1949 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 26.5 مليار دولار .سمحت هذه الاستثمارات بخلق ما قيمته 471226 منصب عمل مباشر جديد، وعلى عكس التنبؤات، القطاع الخاص هو الذي قام بالاستثمار بنسبة أكبر في هذه الفترة .

قد بينت إحصائيات الوكالة الوطنية للاستثمارات أن القطاع الخاص يعتبر مصدر 99% من المشاريع المحققة، وأن 89% من العمل الذي تم خلقه تأتي من القطاع الخاص وذلك ما يقارب 910201 منصب عمل، بينما لم يخلق القطاع العام في هذه الفترة إلا 24561 عمل أي 11% حسب نفس الدراسة[2] .

بالنسبة للأنشطة الخاصة بالقطاع الخاص، يشغل النقل المرتبة الأولى حسب عدد المشاريع المحققة بـ 14644 مشروع ما يعادل 56% من مجموع القطاع الخاص، ما خلق 33132 منصب شغل .

وحل قطاع الأشغال العمومية والبناء في المرتبة الثانية بخلق ما يعادل 72355 منصب شغل من خلال 4796 مشروع محقق بقيمة 171 مليار دينار جزائري، أما في المرتبة الثالثة فنجد قطاع الصناعة بـ 2622 مشروع، لكن مع استثمارات أكثر أهمية قيمتها 1205 مليار دينار جزائري خلقت 81894 منصب شغل جديد، وكل ذلك في الفترة 2002-2010.[3]

[1]- زوين ايمان، مرجع سابق ذكره ص 32.

[2]-رماش هاجر، مرجع سابق ذكره، ص108.

[3]- رماش هاجر، مرجع سابق ذكره، ص 109.

ثانيا: القطاعات حسب الأنشطة الاقتصادية:

مع الانطلاق في الإصلاحات الاقتصادية، وبخاصة الانفتاح التجاري وخصخصة المؤسسات العمومية، تغيرت الهيكلة القطاعية للعمل بطريقة عميقة، فببداية سنوات التسعينات، انهار القطاع العمومي الصناعي وتقلص بفعل الانخفاض في العملة المحلية، هذا الانخفاض الذي ضاعف من قيمة الديون الخارجية للمؤسسات وخفّض من تنافسيتهم في السوق المحلية بسبب ارتفاع تكاليف مدخلاتهم المستوردة.

القطاع الصناعي الذي ساهم في خلق العمل بنسبة 18%في الفترة 1967-1980، لم يخلق أكثر من نسبة 10% سنة 2007، ما ساهم من جهة أخرى في التضييق على الاقتصاد بجعله ريعي وتابع لقطاع المحروقات بقوة. بالنسبة لقطاع الصناعة والخدمات، والمعزز بالواردات على غرار قطاعي النقل والاتصال، تساهم في ثلث العمل الإجمالي خارج قطاع الزراعة، أما إدارة البناء والأشغال العمومية والمعزز هي الأخرى بالبرنامج العمومي للبنى التحتية فيساهم بـ 57% من العمل الكلي.[1]

الجدول رقم (1-02) : توزيع الفئة المشتغلة حسب الجنس والنشاط الاقتصادي سنة 2010

النشاط الاقتصادي	ذكور		إناث		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الزراعة	1040	12.6	95	6.5	1136	11.7
الصناعات الاستخراجية	177	2.1	14	0.9	191	2
الصناعات التحويلية	747	9	399	27.1	1146	11.8
البناء	1860	22.5	25	1.7	1886	19.4
التجارة	1415	17.1	60	4.1	1475	15.2
النقل والاتصال	513	6.2	29	2	542	5.6
خدمات تجارية أخرى	323	3.9	52	3.6	357	3.9
خدمات أخرى غير تجارية	2185	26.5	799	54.2	2985	30.7
المجموع	**8251**	**100**	**1474**	**100**	**9735**	**100**

المصدر: رماش هاجر مرجع سبق ذكره ص110.

[1]- رماش هاجر، مرجع سابق ذكره، ص110.

يتصدر قطاع الخدمات قائمة القطاعات في الجدول أعلاه حيث قدرت النسبة ب 30.7 % من مجموع العمالة يليه قطاع البناء بنسبة 19 % ثم قطاع التجارة بنسبة 15.1 %، في حين أن قطاع الصناعة 13.8%، وقطاع الزراعة 11.6%.

نلاحظ أن فئة الإناث تتركز بشكل كبير في قطاعات الصناعة التحويلية وقطاع الخدمات بالنسب التالية على التوالي 27.1% و54.2%. في حين أن الذكور يتوزعون بنسب متقاربة في كل من القطاعات التالية: الخدمات 26.5%والبناء 22.5%والتجارة 1%.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

بالإضافة إلى العديد من الدراسات الموثقة في المجالات العلمية والدوريات والكتب تم الاطلاع على الكثير من الدراسات الجامعية والأبحاث التى تناولت موضوع دراستنا.

المطلب الأول: المذكرات

1-مذكرة ماستر للطالبة لحمر أحلام، والتي تحمل عنوان "واقع سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 "، دراسة حالة ولاية سكيكدة، بجامعة20 أوت 1995، سنة 2013-2014.

أوردت الطالبة ضمن مقدمة دراستها أنه من المشكلات الاقتصادية التي تؤدي إلى اختلالات اقتصادية نجد

ظاهرة البطالة التي كانت محل الدراسة والاهتمام لدى الكثير من الاقتصاديين والمفكرين، تحت الإشكالية التالية: على ماذا اعتمدت سياسة التشغيل في الجزائر حتى تمكنه من تخفيض معدل البطالة خلال الفترة 2001-2014؟، وعالجتها ضمن ثلاثة فصول وهي:

الفصل الأول: تضمن المفاهيم السياسية لسوق العمل (التعريف، الطلب على العمل، توازن سوق العمل، مكونات سوق العمل)، الى جانب مختلف النظريات المفسرة لسوق العمل والبطالة، بالإضافة إلى تقديم مختلف أنواع البطالة.

الفصل الثاني: يتناول دراسة وقائع سوق العمل في الجزائر، حيث ألقت نظرة على سوق العمل منذ الاستقلال قصد التعرف على تطور الفئة العاملة والعاطلة خلال هذه الفترة،كما بينت توزيع الفئة العاملة والعاطلة،وأهم أسباب وخصائص البطالة في الجزائر، بالإضافة إلى أهم البرامج المسطرة من قبل الحكومة للحد من ظاهرة البطالة

الفصل الثالث: تقديم بطاقة فنية لولاية سكيكدة، ودراسة تطور التشغيل في التطرق لأهم الأجهزة المساهمة في استحداث مناصب الشغل في ولاية سكيكدة.

2-مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، للطالبة "بن فايز نوال" والتي تحمل عنوان "إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة:1990_2009،حالة الوكالة الوطنية للتشغيل(ANEM)، بجامعة الجزائر، سنة 2008-2009؟.

قامت بطرح الإشكالية التالية: ما هي أبعاد ظاهرة البطالة في الجزائر ومادور مؤسسات سوق العمل في ضبط وتعديل السوق خلال الفترة 1990-2005؟، وعالجتها ضمن ثلاثة فصول وهي:

-الفصل الأول: اهتم بالجانب النظري، بالتطرق إلى النظريات التقليدية والحديثة لمشكلة البطالة.

-الفصل الثاني: خصخصة لمشكلة البطالة في الجزائر من خلال تشخيص سوق العمل والتطرق لمختلف مراحل البطالة وأسبابها.

-الفصل الثالث:يتناول مؤسسات سوق العمل ودورها في ضبط وتعديل السوق مع دراسة حالة الوكالة الوطنية للتشغيل(ANEM).

3- مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير للطالبة "بن عاشور ليلى" والتي تحمل عنوان "محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة، دراسة ميدانية على مستوى الجزائر العاصمة، بجامعة الجزائر، سنة 2008-2009، وقامت بطرح الإشكالية التالية: ما هي "عوامل نجاح المشاريع الاستثمارية أو بتعبير اخر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين الي تتراوح أعمارهم بين 35و50 سنة والمدمجين ضمن جهاز الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ؟ "، وعالجتها ضمن أربع فصول وهي كما يلي:

_الفصل الأول: مفاهيم عامة حول البطالة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قسم بدوره الى مبحثين أساسيين الأول يتناول البطالة من الناحية النظرية، أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالتعريف ودورها في تقليص البطالة بالإضافة إلى التطرق إلى العوامل المؤدية إلى فشليها أو نجاحها.

الفصل الثاني: البطالة في الجزائر الأسباب والحلول، مقسم هو الأخر إلى مبحثين، الأول يعالج المراحل التي شهدتها ظاهرة البطالة في الجزائر قبل وبعد الإصلاحات الاقتصادية المدعمة، أما المبحث الثاني فهو خاص بمختلف البرامج والإجراءات التي استحدثت لمعالجة هذه الظاهرة، بالتركيز على الصندوق الوطني للتأمين على البطالة والإجراء الجديد الذي تدعم به.

-الفصل الثالث: المعاينة والطرق الاحصائية لمعالجة بياناتها.

خصص هذا الفصل النظري للتعريف بالطريقة التي سيتم الاعتماد عليها في الدراسة الميدانية، وهو الاخر مقسم الى مبحثين، الأول يعنى بطرق المعاينة ووسائل الاستقصاء، أما الجزء الثاني فقد خصص لدراسة الطريقة التي تصمم بها الاستمارة الاستقصائية،أما المبحث الثاني فقد خصص للطريقة التي تعالج بها البيانات المستخلصة من الاستقصاء.

-الفصل الرابع: دراسة ميدانية،وهو فصل يأخذ شكل التقرير النهائي للدراسة الميدانية التي أجريت على عينة من أصحاب أو رؤساء المؤسسات المنشأة ضمن الاجراء الجديد الذي تدعم به الصندوق الوطني للتأمين على البطالة،والمتراوح سنهم مابين 35 و50 سنة، وذلك على مستوى الجزائر العاصمة.

المطلب الثاني: موقع دراستنا ضمن الدراسات السابقة.

1-مذكرة ماستر للطالبة لحمر أحلام، والتي تحمل عنوان "واقع سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2001-2004"، بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، سنة 2013-2014، دراسة حالة ولاية سكيكدة.

حددت ثلاثة أهداف للدراسة تدور حول تحليل واقع البطالة في الاقتصاد الجزائري من خلال سوق الشغل، وتوصلت إلى نتيجة أساسية مفادها أن هناك اختلالات كبيرة في توزيع العاملين على مختلف قطاعات

النشاط حيث تتركز بشكل كبير في القطاعات غير الإنتاجية (الخدمية) وخاصة في المناطق الحضرية،وجاءت دراستنا لتختص بالتحليل والدراسة لسوق العمل في ولاية عين الدفلى للفترة 2004-2016، لتبرز مدى أهمية القطاع الفلاحي في استبعاد نسبة كبيرة من الوظائف،ومدى قصور القطاع الصناعي وعدم تماشيه ومتطلبات النتائج الايجابية في القطاع الفلاحي.

2-مذكرة ماجستير للطالبة "بن فايز نوال" والتي تحمل عنوان "اشكالية البطالة ودور مؤسسات العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2005، بجامعة الجزائر، سنة 2008-2009.

بنيت الدراسة على دور مؤسسات سوق العمل في التخفيف من إشكالية البطالة للفترة 1990-2005، مع دراسة حالة الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)،

وتوصلت من خلال بحثها الى نتائج تدور حول تركيز الاهتمام وإعطاء الدعم الكامل لأجهزة الشغل، والتقليل من حدة البطالة، خاصة المرتبطة باليد العاملة الماهرة، غير أن درستنا حددت فترة الدراسة من 2004-2016،والتي تعد بمثابة تكملة للبحوث السابقة والتطرق الى اخر المستجدات بخصوص سوق الشغل في الجزائر وفي ولاية عين الدفلى خاصة.

3-مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، للطالبة "بن عاشور ليلى"، والتي تحمل عنوان "محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة"، دراسة ميدانية على مستوى الجزائر العاصمة، بجامعة الجزائر،سنة 2008-2009.

حيث توصلت إلى نتائج تدور حول حماية البطالين وإدماجهم في الحياة المهنية والاجتماعية، تفعيل دور الدولة في التكفل بالشرائح الاجتماعية العاملة، وربطت الدراسة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبطالة مع دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في حين أن دراستنا تناولت الشغل من وجهة نظر شمولية، تضمنت مختلف الهيئات الإدارية، وخصصنا ذلك في ولاية عين الدفلى.

خلاصة الفصل الأول:

استعرضنا في هذا الفصل تقديم وتحليل شامل للمفاهيم الخاصة بسوق العمل بشقيه الرسمي وغير الرسمي، كما تطرقنا للنظريات الاقتصادية المفسرة لسوق العمل والبطالة، والتي تشترك في نقطة واحدة، في أنها لا تستطيع تفسير اختلال سوق العمل في كل الظروف والأحوال بصفة دائمة مستمرة. ويرجع هذا أولا، إلى اختلاف هيكل اقتصاديات الدول من جهة، إلى الصدمات الخارجية التي يمكن أن تتعرض لها الدولة، وكذا الديناميكية السريعة التي يتميز بها سوق العمل، وكذا التغيرات العشوائية التي تحدث فيه باستمرار وهذا ما جعل هناك جدلا قائما وعدم اتفاق بين الاقتصاديين فيما يتعلق بهذا الموضوع، وعليه سعت الجزائر بإتباع برامج الإصلاح الاقتصادي من خلال مجموعة من السياسات تمثلت في أجهزة الشغل.

الفصل الثاني

تمهيد الفصل الثاني

تتلخص الأهداف الاستراتيجية لقطاع التشغيل بمختلف هياكله على تخفيف الضغط على سوق العمل، من خلال تطبيق الأجهزة و البرامج المعتمدة التي تعتبر احدى ركائز المساعي الهادفة، الى الحد من البطالة و ترقية التشغيل و هي تتأثر بعدة عوامل :

العامل الأول : عددي يتمثل في التحول السكاني السريع المبني على النمو الديموغرافي ، الذي نسبته على المستوى الوطني 2.07% و معدله يفوق 1.5% على مستوى الولاية .

العامل الثالث : مدى التحكم في ملائمة المحيط الاقتصادي و سوق العمل الشيء الذي يسهل عملية معالجة عروض العمل (طلبات الشغل/ عروض العمل)

العامل الرابع : مدى تأهيل اليد العاملة الفنية في الرفع من قابلية التشغيل لتستجيب لعروض العمل ، الموجودة بسوق العمل .

لدراسة هذه العواملقدمنا هذه الدراسة الميدانية من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : المميزات السوسيو اقتصادية لولاية عين الدفلى

المبحث الثاني: سوق العمل في ولاية عين الدفلى

المبحث الأول: المميزات السوسيو اقتصادية لولاية عين الدفلى

المطلب الأول: ولاية عين الدفلى: الموقع الجغرافي و التقسيم الاداري و التعداد السكاني

أولاً: الموقع الجغرافي و التقسيم الاداري للولاية

1 :الموقع الجغرافي:

تأسست ولاية عين الدفلى إثر التقسيم الإداري لسنة 1984،حيث كانت تابعة قبل ذلك لولاية الشلف (الأصنام سابقا، تقع على بعد 150 كلم غرب الجزائر العاصمة ، تحدها من الشمال ولاية تيبازة ومن الجنوب ولاية تيسمسيلت ، ومن الشرق ولاية المدية ، ومن الشمال الشرقي ولاية البليدة ومن الغرب ولاية الشلف.

يشكل موقعها عنصرا هاما في الدراسات الجغرافية لما له من تأثير على نحو الولاية حيث تقع الولاية بين خطي طول 1-2 شرقا وبين دائرتي عرض 36-37 شمالا[1].

2: التقسيم الإداري :

تتكون الولاية من أربعة عشر (14) دائرة، بمجموع ستة وثلاثون (36) بلدية موزعة كالتالي:

الجدول رقم (2-1) : دوائر و بلديات عين الدفلى

الدائرة	البلديات التابعة لها
عين الدفلى	عين الدفلى
خميس مليانة	خميس مليانة، سيدي لخضر
مليانة	مليانة ، بن علال
جندل	جندل ، واد الشرفة ، بربوش
جليدة	جليدة ، بوراشد ، جمعة أولاد الشيخ
العطاف	العطاف ، تيبركانين
حمام ريغة	حمام ريغة ، عين البنيان ،عين التركي
بومدفع	بومدفع ، الحسينية
عين الأشياخ	عين الأشياخ ، عين السلطان ، واد الجمعة
برج الأمير خالد	برج الأمير خالد ، طارق بن زياد ،بئر ولد خليفة
بطحية	بطحية ، الحسنية ، بلعاص
الروينة	الروينة ، زدين ، الماين
العبادية	العبادية ، تاشتة ،عين بو يحي
العامرة	العامرة ،المخاطرية ،عريب

المصدر: مديرية التجارة لولاية عين الدفلى

[1]- WWW.dcw ain defla.dz/index 2024 تاريخ الزيارة: 2017/04/12 على الساعة:

ثانيا : الادارات العمومية و المؤسسات الاقتصادية بالولاية

1- بالنسبة الادارات العمومية

اداريا تتضمن الولاية مديريات عمومية تساهم في خلق مناصب عمل دائمة و مؤقتة نذكر منها:

- مديرية الصحة و السكان
- مديرية التشغيل
- مديرية التربية
- مديرية الوظيف العمومي
- مديرية التجارة
- مديرية الإدارة المحلية
- مديرية معهد التكوين الشبه طبي
- مديرية التعمير و الهندسة المعمارية و البناء
- مديرية السياحة
- الغرفة الصناعية مديرية البيئة
- مديرية الاتصالات
- مديرية المنجم

2- بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية[1]:

هناك عدة مؤسسات اقتصادية متواجدة عبر تراب الولاية و التي نذكر منها :

- **BATIMITAL MONTAGE** و **BATICIC**: تقعا في المنطقة الصناعية الأولى لولاية عين الدفلى، طبيعة نشاط الأولى تركيب المعادن بينما الثانية البناء المعدني .
- **ملبنة عريب و ملبنة ونيس** : الأولى تقع في بلدية عريب و الثانية في بئر ولد خليفة ، كلتا الملبنتين تنشطان في انتاج الحليب و مشتقاته .
- الشركة الوطنية لتكرير السكر **SORASUCRE**: شركة متخصصة في تكرير السكر تقع في بلدية سيدي لخضر
- **مطحنتا الظهرة وسيم** : تتخصص هاتين المؤسستين في طحن القمح اللين والصلب، تقعان في المنطقة الصناعية للولاية
- **شركة المواد الحمراء SPRK BRIQUETERIE**: تتخصص هذه الشركة في إنتاج الآجر والقرميد.

[1]- النسيج الإقتصادي لولاية عين الدفلى

❖ **شركة EL SEWEDEY CABLE و ALCAHYD :** تقع في المنطقة الصناعية للولاية تتخصص الأولى في الانتاج الصناعي للمنتجات الخرسانية غير المجمعة، بينما الثانية في صناعة الأسلاك الكهربائية للعتاد والتجهيزات المرتبطة بالطاقة الشمسية والكهربائية.

❖ **SPA MAGHRIB TUBES:** تقوم بتصنيع الأنابيب الصلبة.

❖ **SARL FISTAR** :تقع في العطاف تتخصص في إنجاز البيض الطازج الموجه لإستهلاك.

❖ **SARL LES MOULINS DU DHHRA:** هذه الشركة متمركزة في بلدية سيدي بوعبيدة ،تقوم بصناعة البسكويت.

❖ **CHERIFI BELGACEM:** تختص هذه الأخيرة في انتاج و تحضير الخرسانة.

ثالثا: التعداد السكاني

يقدر عدد سكان ولاية عين الدفلى سنة 2016 ب (872276) نسمة، (أنظر الملحق رقم01)، تتركز الغالبية العظمى لهذه الفئة الساكنة في خمس بلديات،هي الخميس، عين الدفلى، العطاف، مليانة، العبادية.

الجدول رقم(2-2): توزيع السكان على أهم البلديات

السنوات / البلديات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الخميس	86416	87539	88677	89830	90998	92181	93379	94593
عين الدفلى	67940	69475	71046	72651	74293	75972	77689	79445
العطاف	95091	59918	60757	61608	62470	63345	64232	651
مليانة	45014	45509	46010	46516	47028	47545	48068	48597
العبادية	42099	42962	43843	44748	45659	46595	47550	48525

المصدر: مديرية التشغيل لولاية عين الدفلى

يمكن ترجمة هذه الاحصائيات في الدائرة النسبية التالية:

الشكل رقم(2-1): توزيع عدد السكان في بعض الدوائر

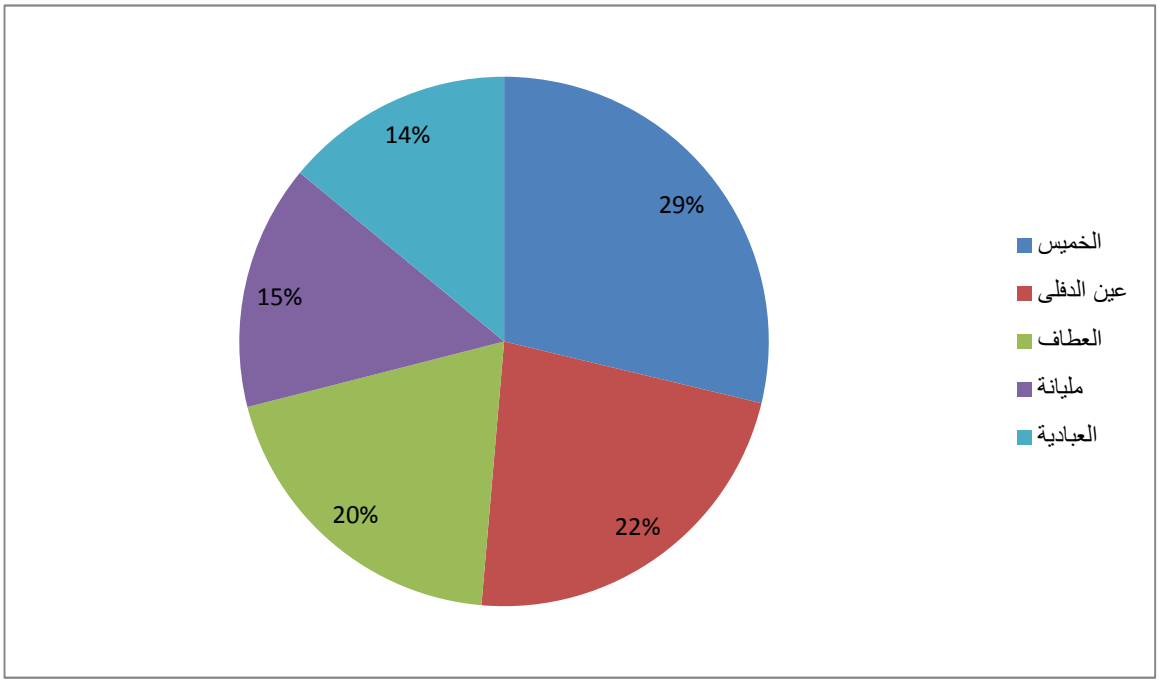

المصدر : مديرية التشغيل لولاية عين الدفلى

نلاحظ من الجدول السابق تطور عدد سكان الولاية من (785277) سنة 2009الى (872276) سنة 2016 ، وهي زيادة سكانية معتبرة ، تتوزع على 36 بلدية و 14 دائرة ، تتركز بشكل كبير في خمسة دوائر كبرى هي،الخميس التي تتركز فيها أكثر نسمة بنسبة (11%) سنة2009 ، بينما يتصاعد التعداد السكاني في عين الدفلى تدريجيا من(8.65%) سنة 2009 الى(9.10%) سنة20016 ، وفي العطاف تتراوح النسبة بين من(7.52%) سنة 2009 و (7.46%) سنة2016 ، بينما مليانة تكون النسمة لديها على التوالي (5.36%) سنة 2009 الى (5.56%) سنة 2016، و بلدية العبادية تتضاعف نسبة اجمالي السكان فيها لتكون (5.36%) سنة 2009 ثم (5.56%) سنة 2016.

أي أن الدوائر الخمسة تستقر فيها أكبر نسبة سكانية من عدد سكان الولاية حسب آخر الإحصائيات بنسبة (38.68 %) - أنظر الملحق رقم(01)-

الشكل:(رقم 2-2): هرم سكاني لولاية عين الدفلى حسب احصائيات 2008

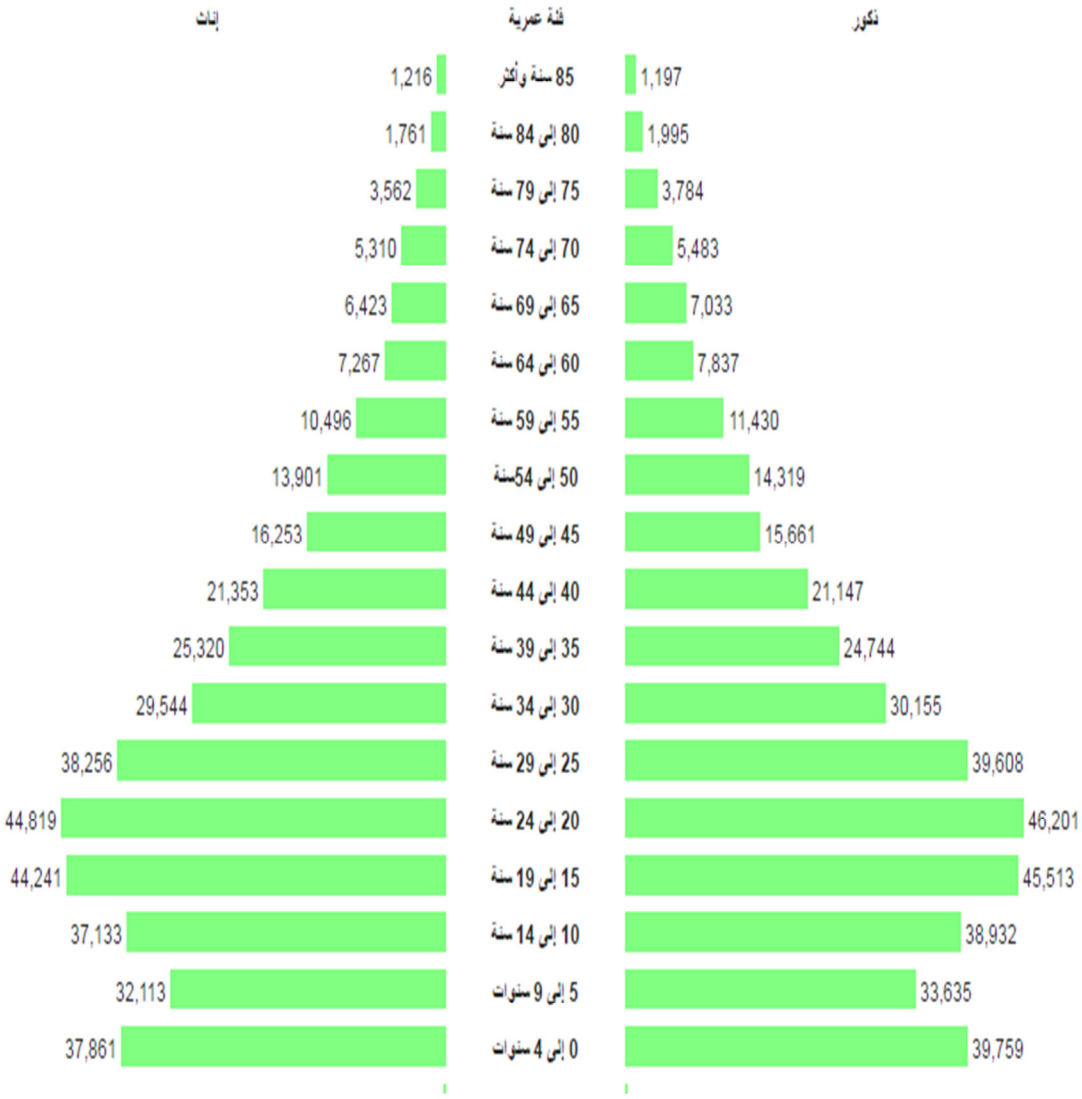

هرم سكاني لولاية عين الدفلى حسب احصائيات 2008

وللتبيين أكثر على حضر وريف ولاية عين الدفلى (أنظر الملحق رقم 02).

المطلب الثاني: مونوغرافيا اجتماعية للولاية

أولا: توزيع الطبقة التشغيلية حسب قطاعات النشاط

الجدول رقم (2-3): توزيع الطبقة التشغيلية حسب قطاعات النشاط

القطاع	ذكور	النسبة	إناث	النسبة
الفلاحـة	85 160	% 40	1 914	% 4.25
الصناعـة	7 277	% 3.45	856	% 1.90
البناء والأشغال العمومية	35 542	% 16.85	1 548	% 3.44
الخدمات و التجارة	38 499	% 18.26	5 088	% 11.31
الإدارة	44 337	% 21.03	35 571	% 79.08
المجمـوع	**210 815**	**% 100**	**44 977**	**% 100**

المصدر : مديرية التشغيل لولاية عين الدفلى

يمكن ترجمة هذه البيانات الاحصائية الى الشكل التالي :

الشكل رقم (2-3): توزيع الطبقة التشغيلية حسب قطاعات النشاط

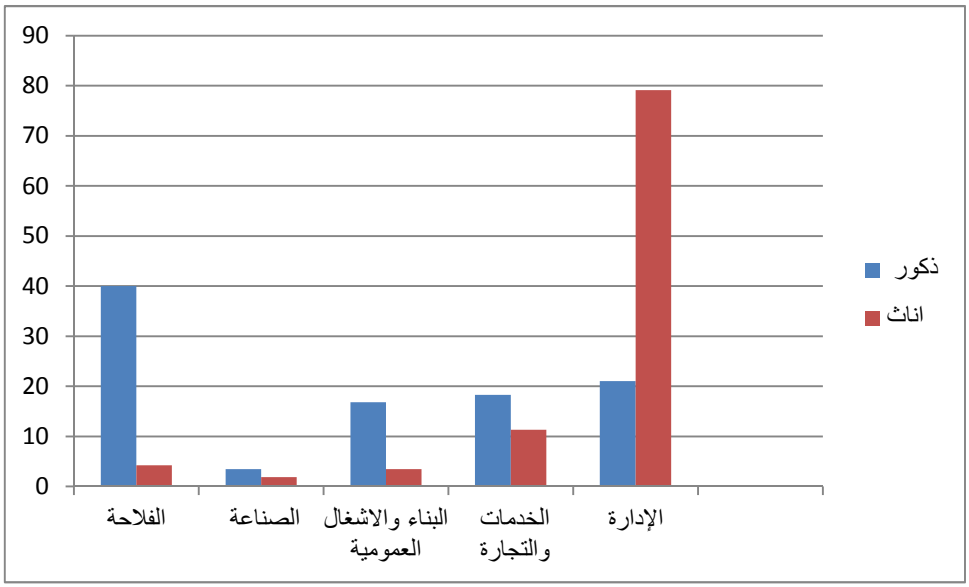

المصدر : مديرية التشغيل لولاية عين الدفلى

من الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة العمالة تتركز بشكل كبير في قطاع الفلاحة، بالنسبة للذكور التي بلغت (40%) عكس الاناث بحيث اتجهت النسبة الأكبرللتشغيل للادارة بنسبة (79.08%)، تليها القطاعات التالية قطاع الادارة(21.03%) ثم يليه قطاع الخدمات و التجارة (18.26%) ، ثم يليهقطاع البناء والأشغال العمومية (16.85%). و بدرجة أقل قطاع الصناعة (3.45%) أما بالنسبة للاناث فكان لقطاع الخدمات الحصة الثانية (11.31%) يليه قطاع الفلاحة(4.25%) ثم قطاع البناء والأشغال العمومية(3.44%) ثم قطاع الصناعة التي كانت نسبة التشغيل فيه أقل (1.90%).

هناك ارتفاع كبير في قطاع الفلاحة لدى الذكور، بينما الاناث توجههن الأكبر الى قطاع الادارة.

ثانياً: توزيع الطبقة التشغيلية حسب فئات العمر

الجدول رقم (2-4): توزيع الطبقة التشغيلية حسب فئات العمر

السـن	ذكـور	إنـاث	المجمـوع
19 – 16	3 217	377	3 594
24 – 20	11 574	2 805	14 379
29 – 25	23 645	12 158	35 803
34 – 30	41 423	11 267	52 690
39 – 35	40 755	6 796	47 551
44 – 40	32 064	4 040	36 104
49 – 45	27 907	3 461	31 368
54 – 50	14 732	2 176	16 908
59 – 55	15 498	1 897	17 395
المجمـوع	210 815	44 977	255 792

المصدر : مديرية التشغيل لولاية عين الدفلى

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المشتغلين بالنسبة للذكور كان كبير ، مقارنة بالاناث حيث بلغ عددهم 210815 بينما الاناث 44977 ،و كانت الفئة التي لها الحصة الأكبر يتراوح سنها من 30 الى 34 سنة. و هذا راجع لعمليات التسجيل ضمن جهاز المساعدة على الإدماج المهني.

المطلب الثالث: الامكانيات و القدرات المادية و الطبيعية للولاية

أولا :قطاع الفلاحة والغابات:

- المساحة الفلاحية الإجمالية : 235.611 هـ أي ما يعادل52 % من المساحة الإجمالية للولاية
- المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة: 181.676 هـ أي 77%من المساحة الفلاحية الإجمالية SAT
- العدد الإجمالي المستثمرات : 24.500 مستثمرة(منها 22.200 خاصة) بمساحة تقدر: ب 183.411هكتار
- المساحة الغابية : 132.000 هـ أي ما يعادل % 29من المساحة الإجمالية للولاية

ثانيا :قطاع الصناعة والمناجم:

- عدد المشاريع المودعة: 767 مشروع
- عدد مناصب الشغل المحتملة: 40 224 منصب
- عدد المشاريع المقبولة: 275 مشروع
- عدد المشاريع المستغلة: 11 مشروع
- عدد مناصب الشغل المنشأة: 1.475 منصب

ثالثا:قطاع التجارة:

- عدد الأسواق الجوارية : 21 سوقاً
- عدد المحلات الجاهزة : 120 محلاً

رابعا: قطاع الأشغال العمومية والموارد المائية:

- شبكة طرقات تصل إلى 3108 كلم منها (الطريق السيار 104 كلم- الطرق الوطنية 310 كلم- الطرق الولائية 795 كلم- الطرق البلدية 1899 كلم)
- الخط المزدوج للسكك الحديدية (البليدة–العفرون)
- 05 سدود بطاقة استيعابية 550 مليون م3.
- 04 أحواض مائية بطاقة إجمالية 575.700 مليون م3
- 08 حواجز مائية بطاقة استيعاب 7.641 م3.
- المجموع الكلي للأحواض الفلاحية بالولاية 1258 حوض بحجم يقدر ب 450140 م3 منها 13 أحواض فلاحية مستزرعة.

خامسا: قطاع السياحة والصناعة التقليدية:

- 805 6 حرفي في مختلف المهن
- 08 مؤسسات فندقية مستغلة بطاقة استيعاب تقدر بـ 1252 سرير و 18 وكالةسياحية فيما تم تسجيل وصول17587 سائح من بينهم 4884 سائح أجنبي.

❖ مناطق حموية (حمام ريغة) الذي يستقبل 625 397 زائر سنويا.

❖مناطق أثرية(مليانة–العامرة)

❖ضف إلى ذلك قطاع الصيد البحري،الطاقة،الإستثمارات العمومية في إطار ميزانية التجهيز الغير ممركزة ومخططات التنمية **PSD+PCD**

❖إضافة إلى هذه القطاعات توجد قطاعات أخرى ذات أهمية ساهمت بشكل فعال في دفع عجلة التنمية المحلية بفضل مختلف الإنجازات المحققة ميدانيا.

سادساً: تسيير اليد العاملة الأجنبية

يوجد 14 جنسية تنشط في ولاية عين الدفلي بيد عاملة تقدر ب 532 1 أجنبي يحملون تصاريح عمل ساريةالمفعول4691 ينشطون في قطاع البناء والأشغال العمومية : منهم 641 من جنسية صينية بنسبة 41.84 % ، يليها 514 أجنبي من جنسية تركية بنسبة 33.55%، الباقي يتكون من 12 جنسية ينشطون في قطاعي الصناعة والخدمات.

تخضع الإجراءات المتعلقة بتسيير اليد العاملة الأجنبية لأحكام

– القانون رقم 10/81 المؤرخ في 11 جويلية 1981 المتعلق بشروط تشغيل العمال الأجانب .

– المرسوم الرئاسي رقم 03 /251 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بتأشيرات الدخول إلى الجزائر.

– المرسوم رقم 510/82 المؤرخ في 25 ديسمبر 1982 المحدد لكيفيات تسليم جواز العمل ورخص العمل المؤقت.

– المنشور رقم 1364/ا.ع/ المؤرخ في 2014.05.19 الصادر عن وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي ، والمتضمن دليل إجراءات تسيير و متابعة و مراقبة اليد العاملة الأجنبية .(أنظر الملحق رقم 03).

المبحث الثاني: سوق العمل في ولاية عين الدفلى

المطلب الأول: أجهزة دعم و ترقية التشغيل

أولا: أجهزة ترقية التشغيل:

وهي أجهزة تقوم بترقية التشغيل من خلال دعم النشاط المأجور عبر الوكالات التالية :

1-ANEM :

هي مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص، خاضعة لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 77/06 المؤرخ في 18 فبراير 2006 ،تعمل تحت وصاية وزارة العمل، تلعب الوكالة دور الوساطة بين عروض وطلبات العمل المسجلة على مستوى بطاقيتها، تساعد على تنظيم معرفة وضع سوق العمل الوطني وتطوره، تعتبر الأداة الفعلية للدولة في أداء مهامها كوسيط في سوق الشغل، تقوم بتنفيذ سياسة الدولة للتشغيل كمخطط العمل لترقية التشغيل محاربة البطالة . تقوم الوكالة في اطار المهام المنوطة بتسيير الأجهزة التالية -الجهاز الكلاسيكي – جهاز المساعدة على الإدماج المهني **DAIP**-عقود العمل المدعمة **CTA** القطاع العمومي والقطاع الخاص.

2-ADS :هي وكالة وطنية تضم جهازين مهمين هما:

2-1-DAIS :

يتكفل هذا الجهاز بالشباب خريجي مراكز التكوين المهني أو الراسبين من المنظومة التربوية أو الذين هم بدون مستوى، حيث يعتبر من البرامج التي وضعتها الدولة للتقليل من شدة البطالة والمساهمة في السير الحسن للمرافق العامة، وقد تم استحداث الجهاز بموجب المرسوم التنفيذي رقم 09-305 المؤرخ في 20 رمضان 1430 الموافق لـ 10 سبتمبر 2009 ، يستهدف البرنامج، فئة الشباب البطال، الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 59سنة، حيث يتيح لهم إمكانية الاستفادة من عقد عمل لمدة ست (06) سنوات، في شكل عقد من ثلاث (03) سنوات، قابل للتجديد مرة واحدة، وقد استفادت الولاية في هذا الإطار، من 150 منصب لحساب سنة 2015.

2-2- PID :

يساعد هذا البرنامج على الإدماج الاجتماعي للشباب خريجي الجامعات و الحاملين لشهادة تقني سامي من مؤسسات التكوين العمومية أو الخاصة المعتمدة، وقد تم استحداثه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-127 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1429 الموافق لـ 30 أفريل 2008، المتعلق بجهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات، كما يشترط أن لا يتجاوز المستفيد من الجهاز سن الـ 35 سنة، حيث يتم إدماجهم على مستوى الهيئات الإدارية و المؤسسات الاقتصادية العمومية و الخاصة، مدة عقد العمل في

هذا الإطار محددة بسنة قابلة للتجديد مرة واحدة، أما بالنسبة لحصيلة التنصيب المسجلة خلال سنة 2015، فقد بلغت 950 مدمج ضمن البرنامج

ثانيا:أجهزة دعم وإنشاء النشاطات :

1-ANSEJ:

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 69-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 08 سبتمبر سنة 1996 ، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تحديد قانونها الأساسي المعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 09 رجب عام 1424 الموافق 06 سبتمبر سنة 2003.

اما فيما يخص فرع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية عين الدفلى فقد أنشاء في 02 مارس 1998. وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، وتسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات.

2.CNAC: أنشئ الصندوق الوطني للتامين عن البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94 – 188 المؤرخ في 06 جويلية 1994 وعدل بالمرسومين : المرسوم الرئاسي رقم 03-514 المؤرخ في 30 ديسمبر 2003 والمرسوم التنفيذي رقم 11-101 المؤرخ في 06 مارس 2011 .

- ❖ دعم وترقية التشغيل.
- ❖ دعم المبادرة المقاولاتية.
- ❖ سلفة بدون فائدة.
- ❖ مرافقة شخصية من طرف مستشار تابع للصندوق قبل وأثناء وبعد تجسيد المشروع.
- ❖ تكوين أصحاب المشاريع حول كيفية تسيير مشروعه
- ❖ إبلاغ أصحاب المبادرات المقبولة بالدعم والامتيازات الممنوحة لهم

3.ANGEM :

عقب التوصيات المقدمة خلال الملتقى الدولي المنعقد في ديسمبر 2002 حول موضوع " تجربة القرض المصغر في الجزائر " و الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر ، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04 – 14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 ، المعدلتملك الوكالة هيئة تحت اسم " صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة " الذي يقوم بضمان القروض التي تمنحها البنوك و المؤسسات المالية المنخرطة فيه لفائدة المقاولين الذين تلقوا إشهارا بإعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، لذا و لأجل ضمان تنفيذ المهام المسندة إليها على أحسن وجه ، تبنت الوكالة نموذج تنظيمي لا مركزي و ذلك بإنشاء 49 فرع ولائي تغطي كافة أرجاء الوطن مدعمة

بخلايا المرافقة على مستوى الدوائر ، فيما يمثل صندوق الضمان إطار مكلف بالدراسات على مستوى كل فرع ولائي .

القرض موجه للنساء الماكثات في البيت و المواطنين بدون دخل أو ذوي مداخيل غير مستقرة و غير منتظمة ويتكون من نمطين للتمويل .

قرض مصغر موجه للمشاريع التي لا تتجاوز كلفتها 00،1.000.000 دج بعنوان إنشاء النشاطات لأجل شراء عتاد صغير و مواد أولية و دفع المصاريف الضرورية للانطلاق في النشاط ، و قد تصل مدة تسديده إلى 08 سنوات.

مع تأجيل التسديد لمدة ثلاث سنوات بالنسبة للقرض البنكي.

سلفة بدون فوائد لأجل شراء المواد الأولية و التي لا تتجاوز كلفتها 00،100.000 دج ، قد تصل هذه الكلفة إلى 00،250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب ، و قد تصل مدة تسديد السلفة إلى 36 شهرا.

4-تدابير أخرى :

4-1:التدابير التشجيعية لدعم و ترقية التشغيل

القانون رقم 06 -21 المؤرخ في 2006/12/11 المتعلق بالتدابير التشجيعية لدعم و ترقية التشغيل (الخاص بأصحاب عقود العمل غير محددة CDI) يهدف هذا القانون إلى وضع تدابير تشجيعية لدعم وترقية التشغيل ،عن طريق تخفيف الأعباء الاجتماعية لفائدة المستخدمين وتحديد طبيعة ومختلف أشكال المساعدة ، وتطبق أحكام هذا القانون على المستخدمين في القطاع الاقتصادي الذين يشغلون عمالا بموجب عقد عمل غير محدد خلال مدة ثلاث (03) سنوات، ويمكن تمديد هذه الأحكام عن طريق التنظيم إلى المستخدمين في قطاعات أخرى ، باستثناء العاملين في نشاطات التنقيب والإنتاج في ميدان المحروقات تخفيض حصة المستخدم في اشتراكات الضمان الاجتماعي، و المستخدمون الناشطون في القطاع الاقتصادي العام والخاص.

يستفيد المستخدمون الناشطون في هذا القطاع من تخفيض في نسبة الاشتراك في الضمان الاجتماعي عند أي عملية إدماج لطالب عمل مسجل لدى الوكالة المحلية للتشغيل، لمدة لا تقل عن 12 شهر فبدلا من 25% حصة المستخدم المطبقة في الحالات العادية،لا تسدد المؤسسة إلا 15%عندما يتعلق الأمر بطالب عمل سبق له العمل.

02 % عندما يتعلق الأمر بطالب عمل في الهضاب العليا ،لا تسدد المؤسسة إلا 15%عندما يتعلق الأمر بطالب عمل سبق له العمل 05%عندما يتعلق الأمر بطالب عمل مبتدأ،02 % عندما يتعلق الأمر بطالب عمل في الهضاب العليا.

4-2: التحفيزات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي للعمال غير الأجراء الاستثنائي

المتضمن في قانون المالية التكميلي لسنة 2015 ، المادتين 57و58 منه والمتمثل فيتمكين المستخدمين والأشخاص المدينين بإشتراكات الضمان الإجتماعي، للإستفادة من الدفع بالتقسيط مع الإعفاء الكلي من الزيادات وعقوبات التأخير عند دفع أجر القسط المستحق.

إن الإستفادة من هذا الإجراء الإستثنائي والمحدد في الزمن، تشترط وفاء المعنيين لاشتراك السنة الجارية وإيداع طلب دفع الإشتراكات السابقة بالتقسيط.

4-3: وضعية المحلات المهنية

تطبيقا لقرارات فخامة رئيس الجمهورية القاضية بإنشاء 100 محل مهني حرفي أو تجاري بكل بلدية ،استفادت الولاية من 3600 محل موزعة على ستة وثلاثين بلدية تم توزيع 276 3 محل على الشباب الطالب لهذه المحلات والمعتمدين لدى الهيئات العمومية (ANSEJ – CNAC– ANGEM) أو من خلال الطلبات المقدمة ، تجارة، حرف ... الخ.

عدد المحلات المسجلة: 600 3 محلاً

عدد المحلات الموزعة: 276 3 محلاً

عدد المحلات الغير موزعة :324 محلاً

عدد المستفيدين: 090 2 مستفيد

وفي هذا الإطار فإن عمليات تطهير للمستفيدين تقوم بها المصالح المعنية، من بلديات ودوائر لأجل استرجاع المحلات الغير مستغلة وإعادة توزيعها على شباب آخرين في أمس الحاجة إليها.

4-4:وضعية تفعيل قانون الصفقات العمومية

التي عدلت بالمادة 87 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 مؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1436 الموافق 16 سبتمبر سنة 2015،يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

المطلب الثاني : العرض و الطلب و التنصيبات في الولاية

أولاً: طلبات العمل في الولاية للفترة (2010-2016)

1-توزيع طلبات العمل حسب الجنس:

الشكل (رقم 2-4): توزيع طلبات العمل حسب الجنس

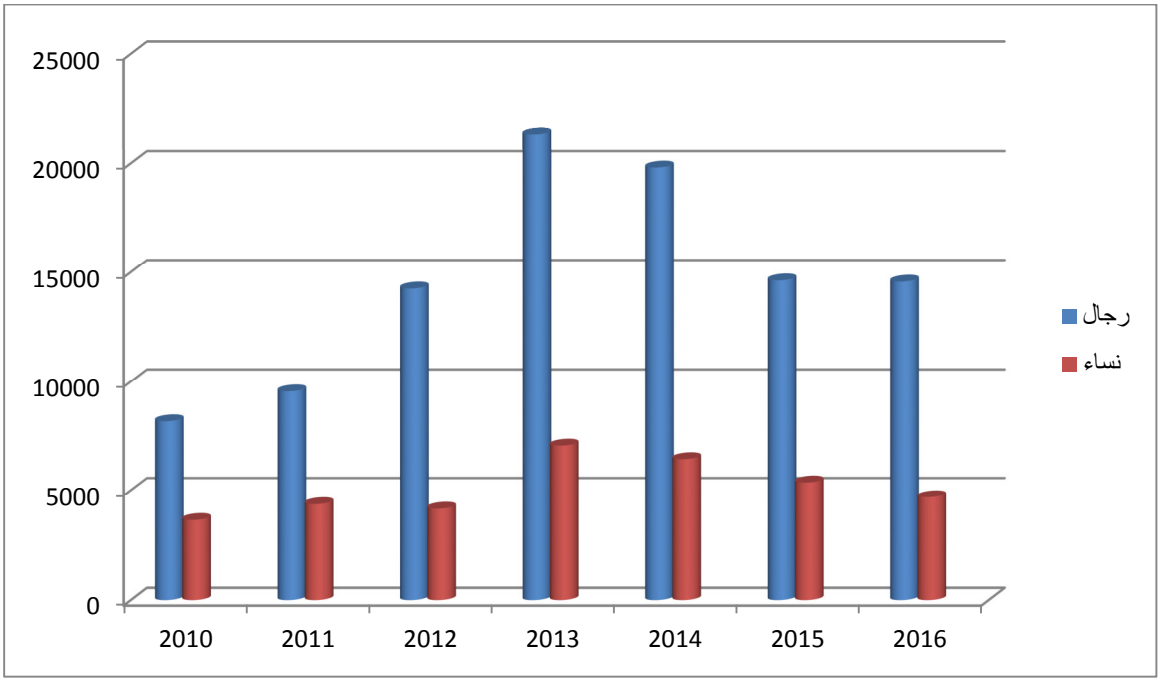

المصدر : مديرية التشغيل لولاية عين الدفلى

نلاحظ من الشكل أعلاه أن طلبات العمل عند الرجال تقدر سنة 2010 ب(8133) طلب، لتبقى في صعود مستمر حتى تصل سنة 2013ب(21362) طلب، ثم يعود للانخفاض قليلاً ليصل سنة 2014ب(19808) طلب و سنة 2016 ب(14566)طلب ، أما النساء فهناك صعود نسبي بحيث قدرت الطلبات على العمل سنة 2010 ب (3634) طلب ، لتصل سنة ب (7055)طلب ،بعدها تنخفض بنسبة معتبرة حتى تصل سنة 2016 ب (4675) طلب، ونلاحظ أن طلبات العمل من طرف الرجال كانت أكبر من النساء خلال الفترة 2010-2016.

لأن الطابع الريفي للولاية يزيد من عزوف أغلبية العنصر النسوي عن العمل، الى جانب بعض الإمتيازات الأخرى كالدين و التقاليد و غيرها، و تفضيلهن فكرة بناء أسرة على العمل، و كذلك نقص التأهيل لدى هذه الفئة .

2-تطور طلبات العمل حسب مستوى التأهيل :

الجدول رقم (2-5): تطور طلبات العمل حسب مستوى التأهيل

مستوي التأهيل / السنة	بدون مستوى	مساعدو موظفين	موظفين مؤهلين	الموظفين المؤهلين تأهيلا عاليا	التقنيون السامون	الإطارات والإطارات العليا	المجموع
2010	3 227	300	5 145	359	466	2 310	11 807
2011	4 502	100	7 424	171	264	1 441	13 902
2012	8 760	173	7 047	197	298	1 952	18 427
2013	9 082	935	12 334	430	705	4 931	28 417
2014	7 130	804	11 667	460	729	5 449	26 239
2015	5 534	434	7 870	150	638	5 354	19 980
2016	528 5	424	7 441	132	758	4 958	19 241

المصدر : مديرية التشغيل لولاية عين الدفلى

يمكن ترجمة هذه البيانات الاحصائية الى الشكل التالي :

الشكل(رقم 2-5): تطور طلبات العمل حسب مستوى التأهيل

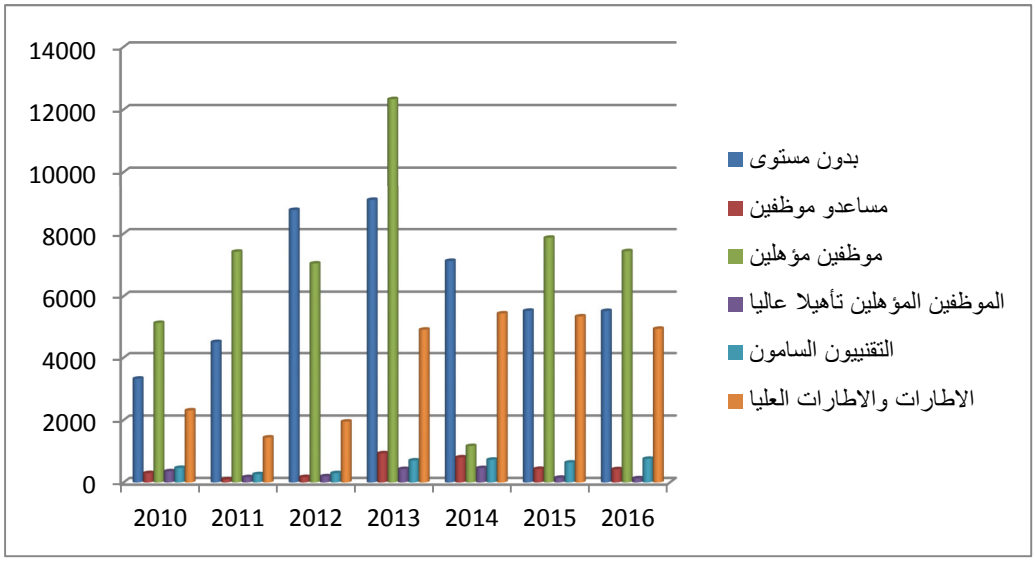

المصدر : مديرية التشغيل لولاية عين الدفلى

نلاحظ من الشكل أعلاه أن :

– طلبات العمل بدون مستوى في صعود بحيث قدر سنة2016 ب (3227) طلب ليصل سنة 2013ب(9082)، بعدها ينخفض تدريجياً ليصل سنة 2016 ب(5528) طلب.

و هم طالبي العمل الذين لم يسبق لهم العمل، حيث أغلبيتهم ذوي مستوى أساسي أو بدون مستوى ،يمكن ادماج هذه الفئة عن طريق جهاز المساعدة على الإدماج المهني، بعقد ادماج– تكوين في الورشات أو لدى الحرفيين

– طلبات العمل لمساعدو الموظفين أنها في انخفاض بحيث كانت سنة2010 ب(300) طلب ،لتصل سنة2012ب(173) طلب،ثم تنخفض لتصل الى (424) طلب عمل سنة 2016.

– طلبات العمل للموظفين المؤهلين في تصاعد مستمر، بحيث تكون طلبات العمل لسنة 2010ب (5145)طلب لتصل سنة 2013 ب (12334) طلب،بعدها تنخفض تدريجياً لتصل سنة2016 ب(7441).

– طلبات العمل للموظفين لمؤهلين تأهيلاً عالياً ، قدرت سنة2010 ب (359) طلب، لينخفض سنة 2011ب (171) طلب حتى يصل سنة 2013 ب (430) طلب ،ثم يعود للانخفاض ،حتى يصل سنة 2016 ب (132) طلب.

– طلبات العمل للتقنيون السامون تقدرب (466) طلب سنة 2010، لتنخفض في سنة 2011 ب(264) طلب بعدها تعود ترتفع سنة 2013 ب (705) طلب ، ثم تنخفض نسبياً سنة 2015 ب (638) طلب ، ثم ترتفع قليلاً لتصل سنة 2016 ب (758) طلب .

– طلبات العمل بالنسبة للاطاراتو الاطارات العليا قدرت سنة 2010 ب (2310)طلب عمل ، لتنخفض سنة 2011 ب (1441) طلب ثم تعاود الصعود سنة 2013ب (4931) طلب عمل، لتبقى متصاعدة نسبياً سنة 2014 و 2015 ب(5449) و (5354) طلب ، ثم تنخفض سنة 2016 ب (4958) طلب عمل.

طلبات العمل حسب مستوى التأهيلات في تذبذب مستمر ، لكن في سنة 2013 هناك ارتفاع ملحوظ و هذا راجع لسياسات الدولة للرفع و التحسين من المستوى التأهيلي مثل :

– كثرة خريجي الجامعات و المعاهد الوطنية .

– تكثيف مقاعد بيداغوجية و مراكز التكوين المهني في مختلف التخصصات المطلوبة في سوق الشغل بالولاية.

ثانياً : عروض العمل في الولاية للفترة(2010-2016)

1-تطور عروض العمل حسب القطاع القانوني:

الجدول (رقم 2-6) : تطور عروض العمل حسب القطاع القانوني

القطاع القانوني / السنة	العام	خاص وطني	خاص أجنبي	المجموع
2010	841	31 12	950	42 91
2011	1 011	735	834	2 580
2012	1 344	2 133	1 082	4 559
2013	1 529	1 977	759	4 265
2014	1 636	2 824	1 169	5 629
2015	1 619	3 293	1 266	6 178
2016	1 480	3 299	1 145	5 924
المجموع	9 460	415 38	7 205	049 32

المصدر : مديرية التشغيل لولاية عين الدفلى

نلاحظ من الجدول أعلاه أن عروض العمل بالنسبة للقطاع العام، في ارتفاع مستمر حيث بلغت سنة 1010 ب (841) عرض عمل ، لترتفع سنة 2016 ب (1480) عرض ، بينما القطاع الخاص الوطني قدرت عروض العمل فيه سنة 2010 ب (1123) عرض عمل ، لينخفض سنة 2011 ب (735) بعدها يعود الى الإرتفاع ليصل سنة 2016 ب (3299)عرض ، أما بالنسبة للقطاع الخاص الأجنبي قدرت العروض فيه سنة2010 ب (950) عرض لينخفض سنة 2011 ب (834) عرض ، لتتصاعد الى (1145) عرض سنة 2016.

يبدو أن القطاع الخاص الوطني هو أكثر القطاعات القانونية التي قدمت عروض عمل، حيث تعتبر شركة مقاولة أشغال البناء *شريفي*الرائدة في تقديم عروض العمل ، مثلاً سنة 2010 قدمت (20)عرض عمل خاص بالعمال اليدويين و (20) عرض عمل حدائدي،

يأتي في المرتبة الثانية القطاع العام الذي هو في ارتفاع نسبي حيث سنة 2010 كان هناك (117) عرض عمل دائم ، و(724)عرض عمل مؤقت و من الشركات و الهيئات المقدمة لعروض العمل في الولاية نجد **COSIDER/EURLZERAOULA/EGRUT**

و يأتي في المرتبة الثالثة القطاع الخاص الأجنبي ، الذي أصبح يلعب دوراً فعالاً في تنشيط عروض العمل، و هذا بسبب الاتفاقيات والعقود المبرمة بين الدولة و المؤسسات الاقتصادية ، و لعل أهم هذه الشركات : **eISEWEDY CABLES** و كذا استقرار الشركة التونسية –**WAY TECHNOLOGIES HI** بالولاية .

2- توزيع عروض العمل حسب قطاعات النشاط:

الجدول (رقم 2-7): توزيع عروض العمل حسب قطاعات النشاط

القطاع القانوني / السنة	العام	خاص وطني	خاص أجنبي	المجموع
2010	841	1 123	950	2 914
2011	1 011	735	834	2 580
2012	1 344	2 133	1 082	4 559
2013	1 529	1 977	759	4 265
2014	1 636	2 824	1 169	5 629
2015	1 619	3 293	1 266	6 178
2016	1 480	3 299	1 145	5 924
المجموع	9 460	15 384	7 205	32 049

المصدر : مديرية التشغيل لولاية عين الدفلى

نلاحظ من الجدول أعلاه أن عروض العمل حسب قطاع الفلاحة في انخفاض نسبي بحيث قدرت سنة 2010 ب (302) عرض عمل لتصل سنة 2013 ب (157) عرض ، بعدها تعود للارتفاع سنة 2015 و2016 بمعدل (251) و (234) عرض عمل ،

بينما عرض العمل في قطاع الصناعة هناك ارتفاع واضح بحيث قدرت العروض سنة 2010 ب (702) عرض ، لتبقى العروض في تصاعد حتى تصل سنة2016 ب (1703) عرض عمل .

و هناك قطاع الجدمات الذي قدرت فيه العروض ب (255) عرض عمل سنة 2010، ليتصاعد سنة بعد سنة حتى يصل سنة 2016 ب (1273).

في الأخير عروض العمل بالنسبة لقطاع البناء و الأشغال العمومية، قدرت سنة 2010 ب(1653) عرض لترتفع سنة 2012 ب (2733) عرض عمل ، بعدها تبقى في انخفاض نسبي حتى تصل سنة 2016ب (2716) ،تأتي الأشغال العمومية في البداية ثم بعدها الصناعة ، ثم الخدمات ثم الفلاحة .

كثرة عروض العمل لقطاع البناء والأشغال العمومية و ذلك لتنوع الشركات الأجنبية المتخصصة في هذا المجال مثل .المجمع الصيني **CCECC** و**CGC**.

ثالثاً :التنصيبات في الولاية للفترة (2010-2016)

1-تطور التنصيبات حسب قطاعات النشاط :

الجدول (رقم 2-8): تطور التنصيبات حسب قطاعات النشاط

قطاعات النشاط / السنة	الفلاحة	الصناعة	الخدمات	البناء و الأشغال العمومية	المجموع
2010	302	702	255	1653	2912
2011	209	606	294	1471	2580
2012	246	824	756	2733	4559
2013	157	729	761	2618	4265
2014	390	1038	1009	3192	5629
2015	251	1210	1297	3420	6178
2016	234	1703	1273	2716	5926
المجموع	1789	6812	5645	17803	32049

المصدر : مديرية التشغيل لولاية عين الدفلى

نلاحظ من الشكل أعلاه أن التنصيبات في قطاع الفلاحة كانت بارتفاع طفيف ، حيث بلغت سنة 2010 ب (314) منصب ، لتنخفض تدريجياً حتى تصل سنة 2016 ب (266) منصب شغل ، عكس القطاعات الأخرى حيث كانت التنصيبات لها حصة الأسد ، فالصناعة سنة 2010 بلغت (609) منصب لترتفع باقي السنوات حتى سنة 2016 بلغت (1503) منصب عمل ، ثم تأتي الخدمات التي قدرت عدد المناصب فيها سنة 2010 ب(227) منصب ،لترتفع تدريجياً حتى تصل الى (1271) منصب سنة 2016 بينما البناء و الأشغال العمومية عرفت ارتفاع كبير على مستوى المنصب، حيث بلغت سنة 2010 ب (1824) لترتفع باقي السنوات حتى تصل سنة 2016 ب (3243) منصب شغل .

كانت التنصيبات كبيرة في قطاع البناء و الأشغال العمومية، و ذلك لطغيانمشاريع السكن و العمران وتهيئة الطرق بالولاية خاصة سنة 2016.

لتليها الصناعة التي ارتفعت ارتفاع واضح ، يعود بالدرجة الأولى بتحسين البرامج الشهرية لزرات التنقيب عن مناصب الشغل ، و التي تستهدف المؤسسات الإقتصادية الناشطة ، على مستوى تراب الولاية .

انخفاض التنصيبات وهذا راجع لمختلف العراقيل المتمثلة أساساً في ثقافة وعقلية الفلاح الجزائري ، وعدم تسوية وضعيته القانونية اتجاه مصالح الضرائب و التأمينات الإجتماعية ، ما يعتبر عائقاً أمام الوكالات المحلية للتشغيل.

2-تطور التنصيبات حسب الجنس:

الجدول (رقم 2-9): تطور التنصيبات حسب الجنس

الجنس / السنة	رجال	نساء	المجموع
2010	2 891	83	2 974
2011	2 165	58	2 223
2012	4 116	105	4 221
2013	3 733	112	3 845
2014	5 186	249	5 435
2015	5 475	252	5 727
2016	5 964	279	6 243
المجموع	29 530	1 138	30 668

المصدر : مديرية التشغيل لولاية عين الدفلى

نلاحظ من الشكل أعلاه أن نسبة الرجال بلغت سنة2010 ب (2891) منصب شغل ، لينخفض قليلاً سنة 2011 ب (2165) منصب ، بعد هذه السنة يبقى في صعود مستمر حتى يبلغ سنة 2016 ب (5964) منصب ،

بينما نلاحظ أن النساء بلغت تنصيبات قليلة ، حيث سنة 2010 بلغت لديهن ب (83) منصب ، ليرتفع تدريجياً خلال السنوات 2011-2012-2013-2014-2015 حتى يصل سنة 2016 ب (279) منصب.

مجموع التنصيبات عند الرجال (29530) كانت كبيرة مقارنةً بمجموع التنصيبات لدى النساء (1138).

هذا الإرتفاع راجع لمايلي: (احصائيات سنة 2016 للولاية)

تم تنصيب1326 طالب شغل حامل للشهادات منهم 27.82% من حاملي الشهادات الجامعية ،95.53% من المنصبين هم ذكور . 66.19% من المنصبين هم من عديمي التكوين و التأهيل.

493 طالب شغل منصب في الإطار الكلاسيكي العادي ، استفاد من جهاز المساعدة على الإدماج المهني.

3-تطور التنصيبات حسب القطاع القانوني:

الشكل (رقم 2-06): تطور التنصيبات حسب القطاع القانوني

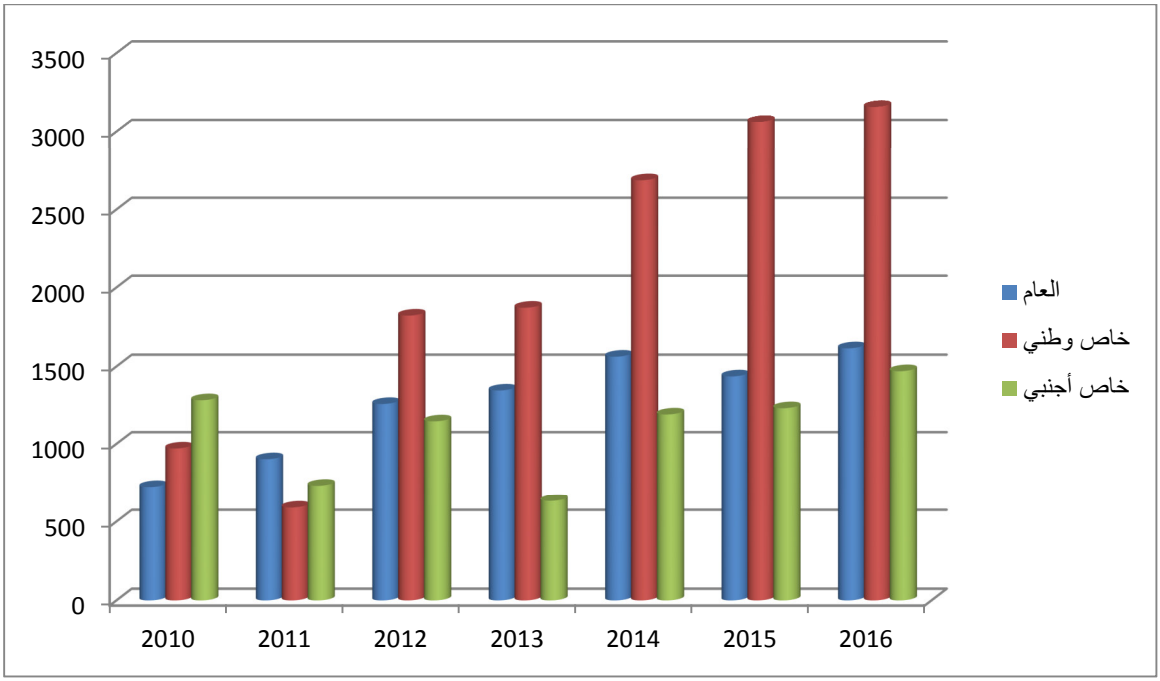

المصدر : مديرية التشغيل لولاية عين الدفلى

نلاحظ أن التنصيبات في القطاع العام سنة 2010 قدرت ب (724) منصب، لتتصاعد النسبة حتى تصل سنة 2016 ب (1615) منصب شغل ،أما بالنسبة للقطاع الخاص وطني فقدرت فيه التنصيبات سنة 2010 ب (971) ، ثم انخفضت سنة2011 ب (589) منصب بعدها تعود للتصاعد القوي في السنوات الموالية ، حتى تصل سنة 2016 ب (14159) منصب ، ثم تأتي التنصيبات في القطاع الخاص أجنبي سنة 2010 ب 1279) لتنخفض سنة 20111 ب (732) منصب ، بعدها ترتفع لتصل سنة 2016 ب (1470) منصب .

هناك ارتفاع في مناصب الشغل في القطاع الخاص وطني ثم القطاع العام ثم القطاع الخاص أجنبي .

هذا راجع مثلاً الى: انجاز مشروع التزويد بالمياه الصالحة للشرب من سد سيدي امحمد بن طيبة عب 04 بلديات و الذي مكن من خلق أكثر من 647 منصب شغل اجمالي ،

انجاز الخط المزدوج للسكك الحديدية ، مع تصحيح الخط الرابط بين العفرون و خميس مليانة، و الذي بامكانه توظيف أكثر من 3500 منصب شغل .

المطلب الثالث: تحليل ومناقشة البيانات

1-أهم المؤشرات الاجتماعية لولاية عين الدفلى للفترة 2016/2004

الجدول رقم (3-1): الوضعية السكانية

السنوات	عدد السكان الإجمال	السكان القادرين على العمل 15-59 بآلاف		السكان النشطون		السكان البطالين		السكان المشغلون	
		العدد	معدل الانشغال	العدد	معدل النشاط	العدد	معدل البطالة	العدد	معدل الشغل
2004	721836	384343	% 13.74	134683	%35.04	35493	%26.35	99190	%25.81
2005	733963	391607	%15.47	137196	%35.03	23624	%17.22	113572	%29.00
2006	746294	399008	%19.94	196578	%42.50	20787	%12.26	148791	%37.29
2007	758832	404667	%20.00	171984	%42.50	20212	%11.75	151772	%37.51
2008	771580	418022	%19.83	173479	%41.50	20498	%11.82	152981	%36.60
2009	785277	416665	%19.67	173333	%41.60	18850	%10.88	154483	%37.08
2010	797092	482961	%21.77	194150	%40.20	20618	%10.62	173532	%35.93
2011	809106	520692	%20.46	214967	%41.28	21775	%10.13	165572	%31.80
2012	797092	482961	%22.79	194150	%40.20	18327	%9.44	181695	%37.62
2013	833742	548462	%27.57	258106	%47.06	28245	%10.94	229861	%41.91
2014	846360	548462	%29.48	275093	%50.16	25552	%9.29	249541	%45.50
2015	859216	544670	%29.65	274562	%50.41	19780	%7.20	254782	%46.78
2016	872276	569898	%29.32	275033	%48.28	19241	%7.00	255792	%44.88

المصدر: من اعداد الطالبتين بلإعتماد على احصائيات من مديرية التشغيل لولاية عين الدفلى

من أجل التوضيح أكثر قمنا باعداد الشكل الموالي الذي يجسد ما ورد في الجدول رقم (3-1) من معطيات رقمية الى رسم بياني توضيحي.

الشكل (رقم 3-1): الوضعية السكانية

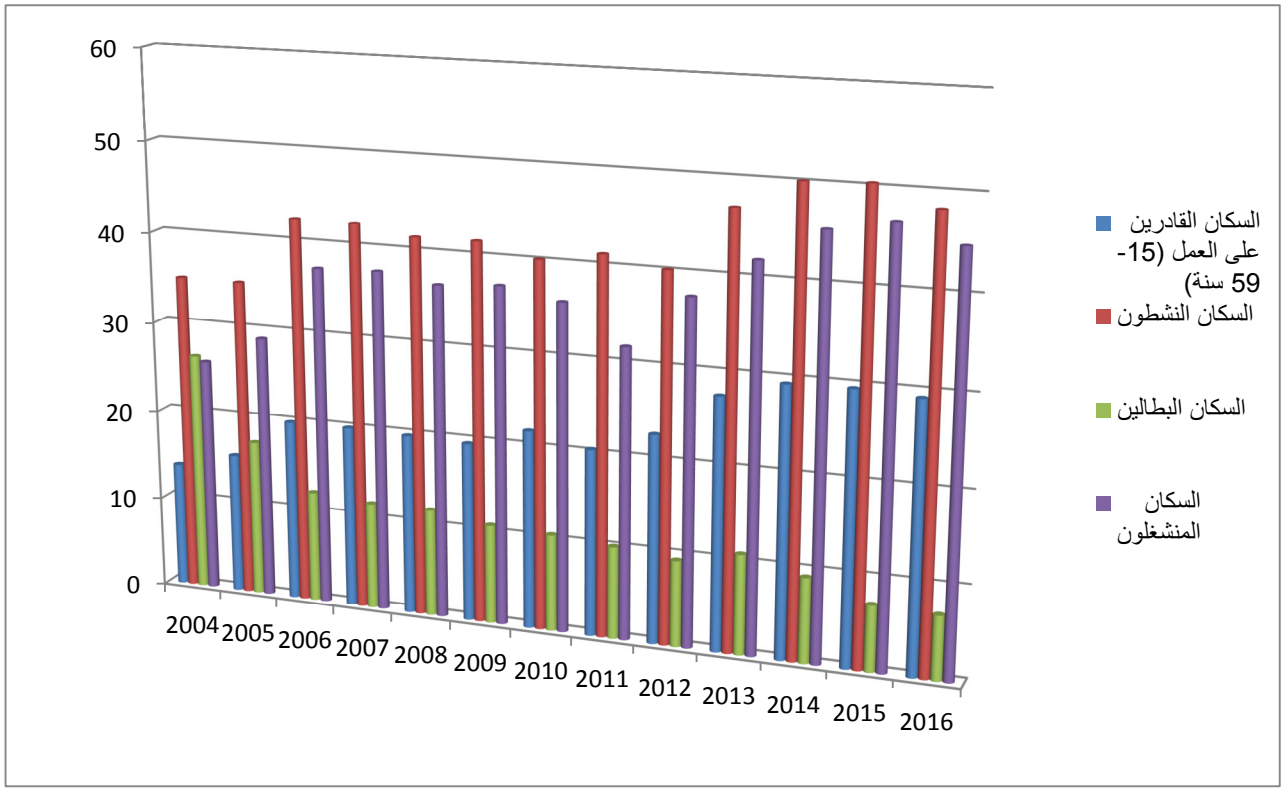

المصدر : مديرية التشغيل لولاية عين الدفلى

بالنسبة للسكان القادرين على العمل:

نلاحظ أن السكان القادرين على العمل، أي اللذين تتراوح أعمارهم بين (15-59سنة) بلغ سنة 2004 ب (13.74%)، ليتصاعد نسبيا حتى يصل سنة 2010 الى (20.46%)، يرجع الى التصاعد سنة 2012 بمعدل (22.79%)،بعدها بثلاث سنوات متتالية أي 2014،2015،2016 يكون المعدل متقارب نسبيا، ب (29.48%)،(29.65%)،(29.32%).

هناك ارتفاع لعدد السكان في هذه الفئة ، راجع لعنصر الشباب الذي هو الفئة الأكثر قدرةً على الشغل.

بالنسبة للسكان النشطون :

تعتبر دراسة معدلات مشاركة السكان النشطين إقتصاديا أو ما يسمى بمعدل النشاط من الأمور العامة ،باعتباره يعكس مستوى التطور الإقتصادي و الإجتماعي للبلد ، مثلما ما نرى من خلال معطيات الجدول (رقم:01).

نلاحظ أن معدل النشاط في إرتفاع نسبي بحيث كان سنة 2004 (35.04%) لتتباطئ النسبة لتصل سنة 2013 إلى (47.06%)،بعدها تعود إلى الصعود بمعدل (50.16%) سنة 2014 لتنخفض سنة 2016 إلى 48.28%.

من بين أسباب إرتفاع عدد السكان النشطين قوة التركيب العمرانية لسكان ولاية عين الدفلى ، ولاسيما في الفترة الأخيرة.

❖ **بالنسبة للسكان البطالين :**

بلغ معدل البطالة سنة 2004 حوالي (26.35%)ُ م انخفض (10.88%) سنة 2009،ليبقى الانخفاض نسبي لغاية 2012 حيث بلغ (9.44%)، ليصل إلى (7%) سنة 2016.

من خلال إنخفاض معدل البطالة يبدو أن الولاية في خضم مبادرات الإصلاح الإقتصادي التي انتهجتها الدولة (2004-2009)، سمحت مختلف أجهزة التشغيل المعتمدة لفائدة فئة الشباب من انشاء **2.925** منصب شغل خلال سنة **2016** ضف إليها **11.164** منصب شغل في شتي المجالات الحيوية ، ليصل العدد الإجمالي إلى **14.089** منصب عمل كان لها بالغ الأثر على واقع التشغيل على المستوى المحلي ، ساهمت في التقليل من معدل البطالة الذي عرف انخفاضا معتبرا.

❖ **بالنسبة للسكان المشغلون :**

نلاحظ أن معدل الشغل كان في سنة 2004ب (25.81%) ،ليتصاعد هذا الأخير ليصل سنة 2012 بـ (37.62%)، ويبقى في وتيرة الصعود حتى يصل سنة 2016 إلى (44.88%).

أي أن هناك إرتفاع محسوس في معدلات الشغل للولاية و هذا راجع لعدة أسباب من بينها :

ارتفاع عروض العمل المقدمة من طرف المؤسسات الإقتصادية ، و مؤسسات الإنجاز المسجلة على مستوى الوكالة الولائية للتشغيل، ضف إلى ذلك ارتفاع مناصب الشغل التي استحدثتها المشاريع التنموية للقطاع الإقتصادي العام و الخاص .

2-أهم المؤشرات الاقتصادية لولاية عين الدفلى للفترة من 2016/2004.

الجدول رقم (3-2): التوظيف حسب القطاعات

السنوات	التوظيف حسب قطاع الفلاحة		التوظيفحسب قطاع الصناعة		التوظيف حسب قطاع التجارة والخدمات		التوظيف حسب قطاع الاشغال العمومية		التوظيف حسب قطاع الإدارة	
2004	35108	%4.86	2246	%0.31	33325	%4.61	926	%0.1	27585	%3.82
2005	37235	%5.07	2352	%0.32	40877	%5.56	5233	%0.71	27875	%3.79
2006	54717	%7.33	4706	%0.63	46126	%6.18	14019	%1.87	29223	%3.91
2007	52727	%6.70	4122	%0.54	53540	%7.05	11999	%1.58	29384	%3.87
2008	55054	%7.11	4266	%0.55	53982	%6.99	8415	%1.09	31264	%4.05
2009	53292	%6.78	4379	%0.55	57752	%7.35	6782	%0.83	32278	%4.11
2010	57424	%7.20	3252	%0.40	36382	%4.65	2106	%0.26	28447	%3.56
2011	63581	%7.85	4906	%0.60	27453	%3.39	9824	%1.21	37626	%4.65
2012	89580	%11.23	4431	%0.55	24795	%3.11	8873	%1.11	37626	%4.26
2013	77938	9.34%	8112	%0.97	28716	%3.44	34601	%4.15	33982	%9.70
2014	85946	%10.15	10950	%1.29	40291	%4.76	31909	%3.77	80494	%9.50
2015	88094	%10.25	10846	%1.26	39006	%4.53	35280	%3.94	80445	%9.49
2016	87074	%9.78	8133	%0.93	43587	%4.99	37090	%4.25	81556	%9.10

المصدر: من اعداد الطالبتين بلإعتماد على احصاءيات من مديرية التشغيل للولاية

من أجل التوضيح أكثر قمنا باعداد الشكل الموالي الذي يجسد ما ورد في الجدول رقم (3-2) من معطيات رقمية الى رسم بياني توضيحي.

الشكل (رقم 3-2): التوظيف حسب القطاعات

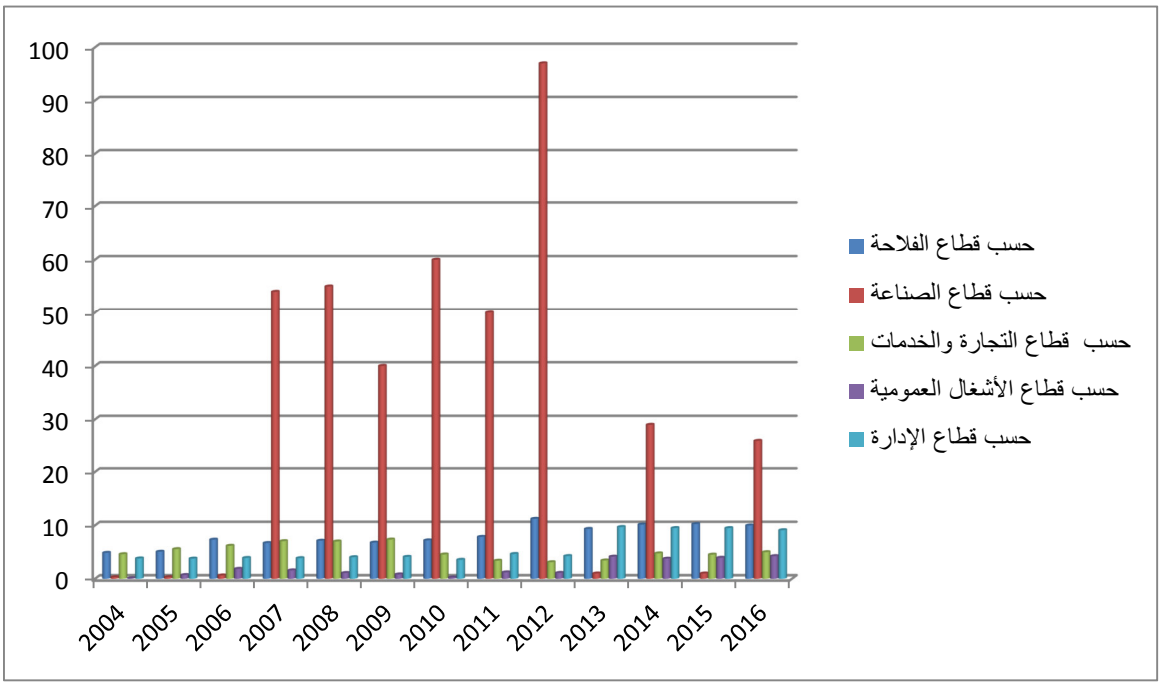

المصدر : مديرية التشغيل لولاية عين الدفلى

❖ **بالنسبة للتوظيف في قطاع للفلاحة :**

توضح المعطيات الوردة في الشكل زيادة في التشغيل من سنة الى أخرى حيث بلغت الطاقة الإستعابية سنة 2004ب(4.68%) ، لتصل سنة 2012الى (11.23%) ، بعدها يعود المعدل الى الإنخفاض سنة 2013 ب(9.34%)ليصل الى (10.15%) سنة 2014، لينخفض نسبياً سنة 2016 ب (9.98%).

هناك ارتفاع ملحوض في هذا القطاع، أي أن هناك قفزات قوية في معدلات النشاط الفلاحي و ذلك راجع الى:

-الإمكانات البشرية و المادية المسخرة التي تزخر بها الولاية ، و سياسة القطاع في الإستثمار الفلاحي الذي خصص مبالغ معتبرة للفلاحين و المستثمرين في اطار الإنعاش الإقتصادي الذي اتبعته الجزائر سنة 2000.

-الخبرة التي اكتسبها فلاحو المنطقة، طبيعة الأراضي الفلاحية، توفر مياه السقي عبر سدودها الخمسة .

-انتهاج الولاية سياسة تحفيز الفلاحين و مساعدتهم دون عراقيل ادارية، هو الأمر الذي جعل الشباب يقبلون على الإستثمار الفلاحي، في مختلف الشعب مثلا شعبة الطماطم،الذي لم يكن يتجاوز محصولها قبل سنوات 1000 طنمن كل أنواع الطماطم، عكس سنة 2016 التي تم فيها جمع أكبر كمية قدرت بواحد مليون طن من مختلف الأنواع، بسبب تعميم استعمال التقنيات الحديثة في الإنتاج.

❖ **بالنسبة للتوظيف في قطاع الصناعة :**

تميز هذا القطاع بإرتفاع طفيف في نسبة التشغيل حيث في سنة 2004ب(0.31%) ليبقى على هذه الوتيرة ، ليرتفع نسبيا سنة 2014 ب (1,29%)، ليعود الإنخفاض سنة 2016ب (0.93%).

-هناك عزوف للشباب في التوجه إلى القطاع الصناعي رغم المجهودات للمديرية الولائية للصناعة والمؤسسات الصغيرة حيث فتحت 33 ألف منصب في السنوات الأخيرة أي 7515 مؤسسة .

- تخصيص مبلغ مالي معتبر ب 299 مليون دينار جزائري لاستعمال عمليات إعادة التهيئة للمناطق النشاط الصناعي في كل من البلديات خميس ،مليانة ،العطاف .

-استحداث منطقة صناعية جديدة ببلدية بومدفع .

- الموافقة على 36 مشروع جديد بقيمة مالية تعدت 57مليار دينار في مختلف القطاعات .

-الموقع الإستراتيجي بين مينائي الجزائر و تنس بولاية الشلف على طول 104 كلم ،إضافة إلى السكة الحديدية وكلها عوامل من شأنها المساهمة في إحداث قفزة نوعية فيما يتعلق بالأستثمار الصناعي .

❖ **بالنسبة للتوظيف في قطاع التجارة و الخدمات:**

نلاحظ أن تطور نسبة القطاع نسبية من سنة 2004 ب (4.61%)،الى سنة 2006ب (6.18%) ، لتعاود الصعود سنة 2007ب (7.05%)، ثم تنخفض السنة التي بعدها ب (6.99%) لتصل سنة 2009 ب (7.35%)، و بعدها تنخفض ب (3.44%)سنة 2013، لترتفع سنة2014 ب (4.76%)، تبقى بنفس الوتيرة حتى سنة 2016.

هناك تذبذب في مستوى التوظيف لهذا القطاع وهذا التذبذب نسبي راجع لعدة أسباب من بينها :

– انجاز مشروع التزويد بالمياه الصالحة للشرب من سد سيدي امحمد بن طيبة ، عبر 04 بلديات و الذيمكن من خلق أكثر من 80 منصب شغل في انتظار اتمام عملية التوظيف لتصل الى 647 منصب عمل اجمالي

– انجاز قناة وادي الريحان لحماية مدينة خميس مليانة من الفياضانات ، الذي بامكانه تم انشاء أكثر من 54 منصب شغل .

❖ **بالنسبة لقطاع الأشغال العمومية :**

تميز هذا القطاع بزيادة نسبية ، حيث انتقلت العمالة فيه بمعدل (0.1%) سنة 2004 الى (1,21%) سنة 2011،ليتصاعد قليلا سنة 2013 بنسبة (4.15%)،يبقى الإرتفاع نسبي ليصل إلى (4.25%) سنة 2016.

هناك ارتفاع نسبي للتشغيل في هذا القطاع راجع إلى :

عزوف الشباب عن العمل لدى القطاع الخاص لسيما في قطاع البناء و الأشغال العمومية بحجة (نقص التغطية الاجتماعية ،تدني الأجور ،نقص ظروف العمل كالأمن و طب العمل .....إلخ)

الى أنه نلمس ارتفاع نظرا للمشاريع التالية:

إنجاز 5714 مسكن عمومي ايجاري موزعة على انحاء ولاية عين الدفلى بالإضافة إلى تصحيح خط السكة الحديدية في شطره الرابط بين العفرون و خميس مليانة ،إنجاز الشطر 1-1 من الطريق الإجتنابي رقم 04 بين محول الطريق الوطني رقم 18 بخميس مليانة و محول حناشة،إنجاز مستشفى 240 سرير بعين دفلى .

***بالنسبة لقطاع الإدارة :**

نلاحظ أن سنة 2004 كانت نسبة التوظيف في قطاع الإدارة ب (3.82%) ، لتتصاعد نسبياً، حتى تصل سنة 2008 ب (4.05%)، ثم تنخفض سنة 2010 ب(3.56%)، لتعاود الصعود سنة2011 ب(4.65%)، و تبقى هذه النسبة في التصاعد نسبياً الى أن تصل سنة2013 ب (9.70%)، ثم تنخفض قليلاً لتصل سنة2016 ب (9.10%).

هناك ارتفاع واضحفي قطاع الإدارة ، و ذلك لتوفير مناصب الشغل، و نخص بالذكرالعنصر النسوي الذي احتل و بجدارة مرتبة مهمة في هذا القطاع،مثل توظفهن في الشركات ،قطاع التربية و التعليم.

3- تطور عدد مناصب الشغل المنشأة في مختلف برامج التشغيل

الجدول(رقم(4-2) : تطور عدد مناصب الشغل المنشأة في مختلف برامج التشغيل

القطاعات	عدد مناصب الشغل							
	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المجموع
خلق النشاطات (ANSEJ- CNAC)	615 1226	1173 2191	1565 2629	1051 1743	1136 2130	387 793	247 525	6178 11237
عدد المشاريع	615	1173	1565	1051	1136	387	247	6178
عدد مناصب الشغل	1226	2191	2929	1743	2130	793	525	11237
المناصب الكلاسيكية	2974	223	4221	3845	5435	5727	6243	30668
CTA	506	539	880	1027	895	877	1016	5740
DIAP	6993	17168	6111	3973	4197	2543	763	41748
المجموع	11699	22121	13841	10588	12657	9940	8547	89393

المصدر : مديرية التشغيل لولاية عين الدفلى

الشكل رقم (4-2): تطور عدد مناصب الشغل المنشأة في مختلف برامج التشغيل

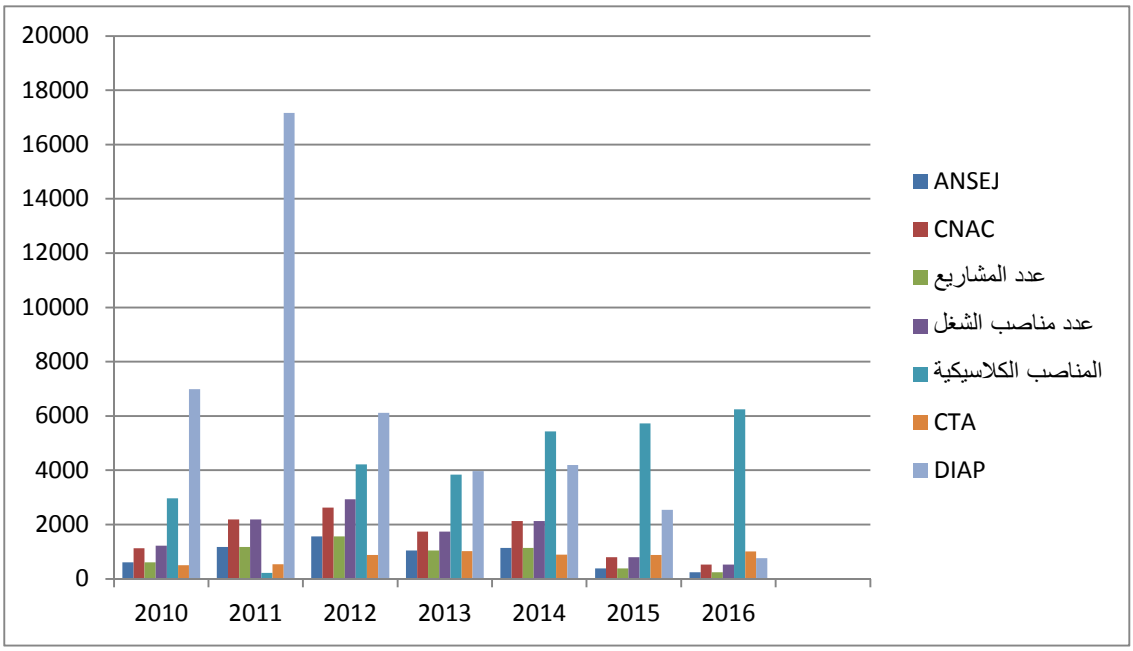

المصدر : مديرية التشغيل لولاية عين الدفلى

نلاحظ من الجدول أعلاه أن عمليات خلق النشاطات (CNAC- ANSEJ) في ارتفاع ، حيث قدرت مناصب العمل في(ANSEJ) سنة 2010 ب (615) منصب ، لترتفع تدريجياً حتى تصل سنة 2012 ب (1565) منصب ، بعدها تنخفض سنة 2013 ب (1051) ، لتصل في سنة 2016 ب (247) منصب.

أما بالنسبة ل (CNAC) فتقدر عدد المناصب فيه ب (1226) منصب شغل ، تبقى هذه النسبة في ارتفاع حتى تصل سنة 2012 ب (2629) منصب ، بعدها ثم تنخفض سنة 2013 ب (1743) منصب ، ثم تعود الى الإرتفاع سنة 2014 لتبلغ المناصب ب (2130) منصب ،بعدها تنخفض من 2015 ب (793) منصب و 2016 ب (525) منصب، وللتوضيح أكثر (أنظر الملحق رقم 04).

أيضاً نلاحظ أن عدد المشاريع في ارتفاع نسبي ، حيث بلغت سنة 201 ب (615) مشروع لترتفع هذه الأخيرة سنة 2011 ب (1173) مشروع ، و 2012 ب (1565) مشروع بعدها في سنة 2013 تنخفض ب (1051) مشروع، لتعود الى الإرتفاع سنة 2014 ب (1136) مشروع، ثم تنخفض لتصل سنة 2016 ب (247) مشروع .

أما بالنسبة للمناصب الكلاسيكية فتدر سنة 2010 ب (2974) منصب لتخفض سنة 2011 ب (223) ، بعدها ترتفع نسبياً لتصل الى(4221) منصب سنة 2012 ، ثم تنخفض لتصل سنة 2013 ب

(3845) منصب، تعود للارتفاع من جديد سنة 2014 ب (5435) منصب حتى تصل سنة 2016 ب (6243) منصب .

أما فيما يخص برنامج (**CTA**) فانه قدرت المنصب فيها سنة 2010 ب (506) منصب، لرتفع المناصب تدريجياً حتى تصل سنة 2013 ب (1027) ، لتنخفض سنة 2014 ب (895) منصب ، ثم ترتفع سنة 2016 ب (1016) منصب .

فيما يخص مناصب ال (**DIAP**) فبلغت سنة 2010 ب (6993) منصب لترتفع سنة 2011 ب (17168) منصب ، بعدها تعود للانخفاض سنة 2012 ب (6111) منصب ثم تبقى في وتيرة الإنخفاض لتبلغ سنة 2016 ب (763) منصب .

هناك تذبذب ملحوظ في مختلف المناصب خاصة سنة 2010 (أنظر الملحق رقم 05).

–تم تحقيق نتائج ايجابية من خلال انشاء مؤسسات مصغرة ، عبر مختلف البلديات و التي سمحت بخلق أكثر من 6178 منصب شغل دائم و مؤقت ، و ذلك بحصول 2973 مؤسسة مصغرة من تمويل بنكي ، في مختلف النشاطات .

سمح هذا البرنامج (ANSEJ) منذ البدء فيه إلى غاية هذا التاريخ بدراسة أكثر من 1458 ملف بإمكانها انشاء أكثر من 3500 منصب شغل ، حيث تحصل منها 395 مؤسسة على موافقة من طرف البنوك منها 378 دخلت في طور الإنجاز.

أما بالنسبة (DIAP) فإن عدد المسجلين عبر وكالات التشغيل عين الدفلى ، خميس مليانة ، مليانة ، العطاف(أنظر الملحق رقم 02)، قد وصلت إلى 7575 طلب عمل جامعي وتقني سامي، كما أن عدد طالبي العمل لمستوى اقل بلغ 15550 طلب.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال الدراسة الميدانية التي أجريت بالوكالة الوطنية للتشغيل ANEM فرع عين الدفلى، وعن طريق جمع احصائيات التشغيل بما في ذلك من طلبات العمل و العروض للعمل و التنصيبات، تبين لنا أن ولاية عين الدفلى شهدت كغيرها من ولايات الوطن ، حركة سريعة لوتيرة البرامج التنموية والاستثمارية الاقتصادية ، التي تهدف في شقها الاجتماعي إلى التقليل من نسبة البطالة التي انخفضت إلى أقل من 10% حيث عملت الوكالة الولائية للشغيل عبر مختلف شبكة وكالاتها ، المحلية على استغلال كل امكانيتها المادية والبشرية في التنقيب عن مناصب الشغل، تحصيل عروض العمل، وتسهيل الحركة الجغرافية لطالبي الشغل في إطار التنصيب عن طريق نشاط التعويض لمناطق التي تفتقر للنشاط الحيوي أو التي تنعدم فيها بعض التخصصات المهنية ، كما سهرت الوكالة على تنفيذ البرامج التكوينية لفائدة الشباب بغية اشباع احتياجات سوق الشغل خاصة للمهن النادرة.

خاتمة

ولقد تبين لنا من خلال دراستنا لسوق العمل ،أنه خلال الأزمة الاقتصادية تسببت في تراجع كبير في حجم الاستثمارات نسبيا، وانخفاض أسعار المحروقات، قد أدت إلى بروز اختلالات كبيرة في سوق العمل، بحيث تقلصت فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة ،في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد كبير لطالبي العمل، إضافة إلى ما ترتب عليه من الإصلاحات الاقتصادية التي باشرت بها الجزائر، فيما يخص المجهودات المتعلقة بمواجهة تدهور سوق الشغل، من خلال إنشاء السلطات العمومية أجهزة جديدة لإدماج الشباب مهنيا وأجهزة لدعم العمال الذين فقدوا مناصبهم.

أولا: نتائج الدراسة:

بعد القيام بهذا العمل المتواضع ارتأينا تقديم النتائج التالية:

- **نتائج الجانب النظري:**

إن أهم النتائج المتحصل عليها في الجانب النظري للموضوع تكمن فيما يلي:

-هناك جدل كبير وعدم اتفاق بين الاقتصاديين فيما يخص هذا الموضوع، فالكلاسيكي يرى أن سوق العمل في حالة توازن باستمرار والناتج هو دائما عند مستوى التشغيل الكامل، وهذا غير مقبول، إلا أنا الحقائق تكون أكثر تأييد للتحليل الكينزي، عن وجهة نظر الكلاسيك؛

- **نتائج الجانب التطبيقي:**

– بالنسبة لعرض خدمة العمل في الجزائر والطلب عليها، فإننا نجد أن الإشكال الكبير يرتبط بصفة أساسية بعدم التناسق بين ما هو معروض ونوعية العمل التي يتم الطلب عليها؛

– سوق العمل يعاني من مجموعة من الاختلالات في مقدمتها الاختلالات المتعلقة بتوزيع العاملين على مختلف قطاعات النشاط، حيث نجد أن نسبة كبيرة من العمالة تتركز في الإنتاجية (الفلاحة)؛

– سيطرة العمالة الذكرية على العمالة الأنثوية؛

– –اعتماد الدولة على سياسة أجهزة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة.

– تفاوت معدلات البطالة بين مختلف المناطق، حيث تتركز في الوسط الحضري أكبر منها في الوسط الريفي.

ثانيا: التوصيات والاقتراحات:

– تنويع الاقتصاد الوطني لخلق مزيد من الوظائف
زيادة خلق المؤسسات لتلبية الاحتياجات الوطنية للتشغيل
التوجه نحو تشجيع خلق المؤسسات في القطاع الفلاحي والصناعي
اتاحة الفرصة للنساء والرجال فيما يخص انشاء المؤسسات.

– ضرورة شفافية المنظومة الإحصائية الجزائرية للقيام بالتوقع العقلاني للمتغيرات الاقتصادية؛

– على السلطات المسؤولة أن توفر الأرضية الطبيعية، بغية الوصول إلى إجماع حول المشاكل الاقتصادية الكبرى، التي تخص المجتمع برمته ويكون هذا الإجماع نابعا من احتكاك الأفكار والمناقشة بشتى صورها وأشكالها؛

– – تفعيل دور مفتشية العمل الولائية بالتنسيق مع مصالح التشغيل الأخرى كهيئة رقابة على مدى

– تطبيق المؤسسات لأحكام القانون رقم 19 – 04 المتعلق بتنصيب ومراقبة العمال.

–تعزيز التعاون مع الهيئات ذات الصلة بالقطاع خاصة مديرية المصالح الفلاحية، الغرفة الفلاحية، غرفة الصناعة التقليدية والحرف، وصندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء بهدف توجيه المنخرطين نحو مختلف برامج الوكالة.

–التنسيق مع مراكز التكوين المهني والجامعات في فتح اختصاصات تتماش ى ومتطلبات سوق التشغيل المحلي، من خلال التحسيس بالبرامج التكوينية المقدمة من الوكالة الولائية للتشغيل كبرنامج تكوين فئة الشباب 20 – 16سنة، وعقد تكوين – تشغيل(. CFE)

–التكثيف من النشاطات الجوارية النوعية التي حققت نتائج إيجابية خلال سنة 2016 كورشات تقنيات البحث عن الشغل، خاصة في فئة الشباب المقبلين على الجامعات ومراكز التكوين المهني بتمكينهم من اختيار الاختصاصات التي يحتاجها سوق التشغيل المحلي.

– ضرورة التزام أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة في إطار أجهزة الدعم التي تقرها الدولة باستحداث مناصب شغل من خلال العمل على الترويج لدور المقاولاتية في تحريك عجلة التنمية وتنويع الاقتصاد الوطني وتشجيع المنتوج المحلي.

قائمة المصادر والمراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

- **الكتب**

1.ضياء مجيد الموسوي، سوق العمل و النقابات العمالية في إقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2005.

2.عبد الله بن دعيدة، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005،

3.مدني بن شهرة ، الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الجامد للنشر والتوزيع الطبعة الاولى، 2009.

*** الأطروحات والمذكرات:**

أ- الأطروحات

4.دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، محاولة تحليل أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2012.

5.رماش هاجر، اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية وسوق العمل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة2.

ب- المذكرات

6.بن فايز نوال، إشكالية البطالة ودور مؤسسات العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2005، من مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر2008-2009.

7.زرنوح ياسمينة، زروني مصطفى، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، 2005-2006.

8.زوين ايمان، الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، سنة2010-2011 .

9.سحنون يسمينة، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وأثرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير، جامعة 20أوت 1955 سكيكدة، 2011-2012.

10. سليم عقون ، قياس المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة " دراسة قياسية تحليلية" ، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2009-2010.

11. شلالي فارس،د. محمد صالح، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2004/2001، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص12.

12. قوجيل منير، سياسة التكوين المهني سوق العمل في الجزائر، مذكرة ماجستير في علم الإجتماع، جامعة بسكرة، 2013-2014.

13. لحمر أحلام، واقع سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2001-2014دراسة حالة ولاية سكيكدة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2014/2013.

14. لعريفي عودة، محددات الأجور و أثرها على العمالة في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،2010-2011.

- **المجلات :**

15.د. أحمد خطابي، مجلة بطالة الشباب في الوطن العربي، دراسة تحليلية إحصائية.

- **ملتقيات وطنية :**

16.برنامج التنمية الخماسي، بيان اجتماع مجلس الوزراء، يوم الاثنين 24 ماي 2010 .

ثانيا : مراجع الأنترنت

17. Http://ar.m.wikipedia.org/ تاريخ الزيارة:2017/03/08 على الساعة: 19.13

18.WWW.dcw ain defla.dz/index تاريخ الزيارة: 2017/04/12 على الساعة: 2024

19.WWW.dcwaindefla.dz/index.

الملاحق

الملحق رقم 01:

DPSB/MONOGRAPHIE DE LA WILAYA DE AIN-DEFLA ANNEE 2011

(Suite) Evolution de la Population du RGPH 87 / 2020

Commune	Pop 31/12/09	pop au 31/12/2010	pop au 31/12/2011	pop au 31/12/2012	pop au 31/12/2013	pop au 31/12/2014	pop au 31/12/2015	pop au 31/12/2016	pop au 31/12/2017	pop au 31/12/2018	pop au 31/12/2019	Pop au 31/12/2020
AIN-DEFLA	67940	69475	71046	72651	74293	75972	77689	79445	81240	83076	84954	86874
EL-ATTAF	59091	59918	60757	61608	62470	63345	64232	65131	66043	66967	67905	68856
TIBERKANINE	16645	16803	16963	17124	17287	17451	17617	17784	17953	18123	18296	18469
EL-KHEMIS	86416	87539	88677	89830	90998	92181	93379	94593	95823	97069	98331	99609
SIDI LAKHDAR	21716	22176	22647	23127	23617	24118	24629	25151	25684	26229	26785	27353
EL-AMRA	32016	32595	33185	33786	34398	35020	35654	36299	36956	37625	38306	39000
MEKHATRIA	17519	17757	17999	18244	18492	18743	18998	19256	19518	19784	20053	20326
ARIB	25735	26198	26670	27150	27639	28136	28642	29158	29683	30217	30761	31315
DJELIDA	37112	37747	38392	39049	39716	40395	41086	41789	42503	43230	43969	44721
BOURACHED	30371	30793	31221	31655	32095	32541	32994	33452	33917	34389	34867	35351
D, O ,CHIEKH	7628	7686	7744	7803	7863	7922	7983	8043	8104	8166	8228	8290
BORD,E KHALED	8847	9000	9156	9314	9475	9639	9806	9976	10148	10324	10502	10684
TARIK I ZIAD	10377	10433	10489	10546	10603	10660	10718	10776	10834	10892	10951	11010
B, O, KHELIFA	13258	13511	13769	14032	14300	14573	14852	15135	15425	15719	16019	16325
MILIANA	45014	45509	46010	46516	47028	47545	48068	48597	49131	49672	50218	50770
BEN-ALLEL	9264	9384	9505	9627	9751	9877	10005	10134	10264	10397	10531	10667
BATHIA	6290	6321	6353	6385	6417	6449	6481	6513	6546	6579	6612	6645
HASSANIA	3983	3951	3920	3888	3857	3826	3796	3765	3735	3705	3676	3646
BELAAS	5476	5491	5506	5520	5535	5550	5565	5580	5595	5611	5626	5641
DJENDEL	30759	31119	31483	31851	32224	32601	32982	33368	33759	34154	34553	34958
OUED CHORFA	13601	13752	13905	14059	14215	14373	14532	14694	14857	15022	15188	15357
BIRBOUCHE	4932	4954	4976	4997	5019	5041	5064	5086	5108	5131	5153	5176
AIN-LECHIEKH	14036	14214	14395	14578	14763	14950	15140	15332	15527	15724	15924	16126
OUED DJEMAA	9499	9466	9433	9400	9367	9334	9301	9269	9236	9204	9172	9140
AIN-SOLTANE	22115	22451	22792	23139	23491	23848	24210	24578	24952	25331	25716	26107
BOUMEDFAA	22169	22575	22988	23408	23837	24273	24717	25170	25630	26099	26577	27063
HOUCEINIA	7825	7841	7856	7872	7888	7904	7919	7935	7951	7967	7983	7999
HAMMAM RIGHA	8732	8882	9035	9190	9348	9509	9673	9839	10008	10181	10356	10534
AIN-BENIAN	5635	5725	5817	5910	6004	6100	6198	6297	6398	6500	6604	6710
AIN-TORKI	9774	9914	10056	10199	10345	10493	10643	10795	10950	11106	11265	11426
EL-ABADIA	42099	42962	43843	44742	45659	46595	47550	48525	49519	50535	51571	52628
AIN-BOUYAHIA	16631	16887	17147	17411	17679	17952	18228	18509	18794	19083	19377	19676
TACHETA	24076	24493	24916	25347	25786	26232	26686	27147	27617	28095	28581	29075
ROUINA	22351	22832	23322	23824	24336	24859	25394	25940	26497	27067	27649	28244
ZEDDINE	13238	13464	13695	13929	14167	14409	14656	14906	15161	15420	15684	15952
EL-MAINE	13107	13272	13439	13609	13780	13954	14130	14308	14488	14670	14855	15043
Total Wilaya	785277	797092	809106	821320	833742	846372	859216	872270	885557	899063	912798	926764

- 15 -

المصدر: مديرية التشغيل لولاية عين الدفلى

DPSB/MONOGRAPHIE DE LA WILAYA DE AIN-DEFLA ANNEE 2011

Evolution de la Population du RGPH 87 /2020

Commune	RGPH 87	RGPH 98	taux d'acc 87-98	pop au 31/12/98	pop au 31/12/99	RGPH 2008	taux d'acc 98-2008	pop au 31/12/00	pop au 31/12/01	pop au 31/12/02	pop au 31/12/03	pop au 31/12/04	pop au 31/12/05	pop au 31/12/06	pop au 31/12/07	pop au 31/12/08
AIN-DEFLA	33361	52276	4,168%	53841	57302	65453	2,26%	55058	56302	57575	58876	60206	61567	62958	64381	66439
EL-ATTAF	33191	50197	3,832%	50442	51507	57737	1,40%	51148	51864	52590	53327	54073	54830	55598	56376	58276
TIBERKANINE	11834	14907	2,121%	14959	14982	16384	0,95%	15101	15245	15389	15536	15683	15832	15983	16134	16488
EL-KHEMIS	57102	74350	2,429%	75049	76467	84574	1,30%	76025	77013	78014	79028	80056	81096	82151	83219	85307
S-LAKHDAR	10492	16902	4,430%	16931	16950	20970	2,12%	17290	17656	18031	18413	18803	19202	19609	20025	21266
EL-AMRA	19850	25891	2,445%	26011	26374	31072	1,81%	26482	26961	27449	27946	28452	28967	29491	30025	31447
MEKHATRIA	12487	14963	1,658%	14737	14516	17129	1,36%	14937	15141	15346	15555	15767	15981	16199	16419	17284
ARIB	15906	20782	2,461%	20900	20966	24980	1,80%	21276	21659	22049	22446	22850	23261	23680	24106	25280
DJELIDA	21916	30371	3,011%	30482	30608	36077	1,71%	31003	31533	32073	32621	33179	33746	34323	34910	36488
BOURACHED	19737	25844	2,481%	25741	25867	29680	1,39%	26099	26462	26829	27202	27580	27964	28352	28747	29955
D, O, CHIEKH	5472	6987	2,247%	6991	6995	7533	0,76%	7044	7098	7152	7206	7261	7316	7372	7428	7571
B,E KHALED	6951	7202	0,323%	7140	7144	8598	1,73%	7264	7389	7517	7647	7779	7914	8051	8190	8697
TARIK I ZIAD	10244	9739	-0,459%	9394	9379	10285	0,54%	9445	9496	9547	9599	9650	9703	9755	9808	10322
B, O, KHELIFA	6954	10568	3,878%	10617	10704	12846	1,91%	10820	11026	11237	11452	11670	11893	12120	12352	13010
MILIANA	31029	39662	2,257%	40357	41267	44201	1,10%	40801	41250	41703	42162	42626	43095	43569	44048	44525
BEN-ALLEL	8575	7979	-0,653%	7928	7881	9068	1,29%	8030	8134	8239	8345	8453	8562	8672	8784	9146
BATHIA	8573	5919	-3,312%	5877	5705	6238	0,50%	5906	5936	5966	5995	6025	6056	6086	6116	6259
HASSANIA	5232	4389	-1,585%	4376	4390	4036	-0,80%	4341	4306	4272	4238	4204	4170	4137	4104	4015
BELAAS	6719	5303	-2,129%	5155	5270	5452	0,27%	5169	5183	5197	5211	5225	5239	5253	5267	5462
DJENDEL	19938	26849	2,742%	27136	27568	30169	1,17%	27453	27775	28100	28428	28761	29098	29438	29782	30404
OUED CHORFA	10841	11960	0,897%	11849	11924	13353	1,11%	11981	12114	12248	12384	12521	12660	12801	12943	13452
BIRBOUCHE	4911	4686	-0,425%	4584	4551	4897	0,44%	4604	4624	4645	4665	4686	4706	4727	4748	4911
AIN-LECHIEKH	11499	12119	0,479%	12083	12017	13744	1,27%	12236	12392	12549	12709	12870	13033	13199	13367	13860
OUED DJEMAA	10637	9891	-0,659%	10002	9922	9555	-0,35%	9967	9932	9897	9863	9828	9794	9760	9725	9533
AIN-SOLTANE	14375	18541	2,341%	18495	18556	21565	1,52%	18776	19062	19351	19645	19944	20247	20555	20867	21784
BOUMEDFAA	16664	17898	0,652%	17856	17899	21509	1,83%	18183	18516	18854	19199	19551	19909	20273	20644	21771
HOUCEINIA	6151	7617	1,962%	7555	7518	7800	0,20%	7570	7585	7600	7616	7631	7646	7661	7677	7810
H RIGHA	6133	7132	1,381%	7073	7063	8488	1,72%	7195	7318	7444	7572	7703	7835	7970	8107	8585
AIN-BENIAN	4283	4677	0,803%	4638	4635	5488	1,60%	4712	4788	4864	4942	5021	5101	5183	5266	5547
AIN-TORKI	8795	8280	-0,547%	8102	7908	9546	1,43%	8218	8335	8455	8575	8698	8822	8949	9077	9637
EL-ABADIA	23613	33221	3,152%	34442	35259	40698	2,05%	35148	35869	36604	37354	38120	38902	39699	40513	41254
AIN-BOUYAHIA	13558	13920	0,240%	13532	13538	16213	1,54%	13740	13952	14167	14385	14607	14831	15060	15292	16379
TACHETA	19489	19711	0,103%	19432	19508	23397	1,73%	19768	20110	20458	20812	21172	21538	21911	22290	23667
ROUINA	13267	17437	2,516%	17539	17579	21572	2,15%	17916	18301	18695	19097	19507	19927	20355	20793	21881
ZEDDINE	13105	10853	-1,700%	10955	11162	12869	1,71%	11142	11333	11527	11724	11924	12128	12336	12546	13016
EL-MAINE	14372	11319	-2,148%	11281	11365	12836	1,26%	11423	11567	11713	11860	12010	12161	12314	12470	12944
Total Wilaya	537256	660342	1,892%	663482	672246	766012	1,5%	673272	683226	693346	703636	714097	724734	735549	746545	773672

المصدر: مديرية التشغيل لولاية عين الدفلى

DDETDERMINATION DE LA STRUCTURE PAR STRATE DES COMMUNES

DE LA WILAYA (URBAINES-RURALES) AU 31/12/2012

Strates Commune	Population Urbaine				Population Rurale				Total Général
	Urbaine	Semi-Urbaine	Total (1)	Taux	Semi-Rural	Foncièrement Rural	Total (2)	Taux	(1+2)
1) Urbain									
MILIANA	45653		45653	98,14%		863	863	1,85%	**46516**
KHEMIS	85747		85747	95,45%		4083	4083	4,55%	**89830**
Total Urbain	**131400**		**131400**			**4946**	**4946**		
2) Semi-Urbain									
AIN DEFLA		58882	58882	81,05%	2188	11581	13769	18,95%	**72651**
EL-ATTAF		35954	35954	58,36%	7308	18346	25654	41,64%	**61608**
EL- ABADIA		29356	29356	65,61%	254	15132	15386	34,39%	**44742**
BOUMEDFAA		16895	16895	72,18%	0	6513	6513	27,82%	**23408**
H.RIGHA		7188	7188	78,22%	0	2002	2002	21,79%	**9190**
EL- AMRA		20684	20684	61,22%	1250	11852	13102	38,78%	**33786**
DJENDEL		19791	19791	62,14%	897	11163	12060	37,86%	**31851**
AIN-LECHIEKH		10551	10551	72,38%	1677	2350	4027	27,62%	**14578**
ROUINA		8660	8660	36,35%	0	15164	15164	63,65%	**23824**
T.I.ZIAD		8409	8409	79,74%	281	1856	2137	20,26%	**10546**
S. LAKHDAR		15374	15374	66,48%	1116	6637	7753	33,52%	**23127**
Total Semi Urbaine			**231744**		**14971**	**102596**	**117567**		
Total Urbain/semi urbain			**363144**	**44,21%**					
3) Semi rural									
ARIB					7216	19934	27150	100%	**27150**
DJELIDA					8638	30411	39049	100%	**39049**
O. CHORFA					5708	8351	14059	100%	**14059**
ZEDDINE					2322	11607	13929	100%	**13929**
B.O KHELIFA					9246	4786	14032	100%	**14032**

AIN-SULTANE					9163	13976	23139	100%	**23139**
Total Semi rural					**57264**	**89065**	**131358**		**131358**
4) Foncièrement rural									
BOURACHED						31655	31655	100%	**31655**
O.DJEMAA						9400	9400	100%	**9400**
HASSANIA						3888	3888	100%	**3888**
B.E KHALED						9314	9314	100%	**9314**
AIN- TORKI						10199	10199	100%	**10199**
BEN ALLEL						9627	9627	100%	**9627**
HOUCIENIA						7872	7872	100%	**7872**
BIRBOUCHE						4997	4997	100%	**4997**
D.O CHIEKH						7803	7803	100%	**7803**
MEKHATRIA						18244	18244	100%	**18244**
BATHIA						6385	6385	100%	**6385**
TACHETA						25347	25347	100%	**25347**
AIN-BOUYAHIA						17411	17411	100%	**17411**
EL-MAINE						13609	13609	100%	**13609**
TIBERKANINE						17124	17124	100%	**17124**
AIN-BENIANE						5910	5910	100%	**5910**
BELAAS						5520	5520	100%	**5520**
Total.Fon.Rural						**400912**			
Total Semi./Fon Rural							**458176**		
Total wilaya	**131400**	**231744**	**363144**	**44,21%**	**57264**	**400912**	**458176**	**55,79%**	**821320**

المصدر: مديرية التشغيل لولاية عين الدفلى

الملحق رقم 03: حصيلة التنصيبات المحققة ضمن جهاز المساعدة على الاماج المهني

حصيلة التنصيبات المحققة ضمن جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP)
من جوان 2008 الى غاية 2010/12/31 حسب كل بلدية.

البلديات	عقود إدماج ذوي الشهادات CID										المجموع العام	
	جامعي		تقني سامي		المجموع		CIP عقود الإدماج المهني		عقود تكوين إدماج لدى الورشات CFI CH	عقود التكوين التأهيلي CFQ	عقود تكوين إدماج لدى الحرفيين CFI MA	عقود المسن المدعم CTA		
	ذ/إداري	ذ/اقتصادي	ذ/إداري	ذ/اقتصادي	المجموع	ذ/اقتصادي	ذ/إداري	المجموع					ذ/إداري	ذ/اقتصادي
عين الدالي	652	705	90	437	527	1182	743	1925	105	1002	897	212	27	72	211	1090	2357
العطاف	209	273	24	57	81	330	233	563	85	688	603	283	42	95	87	643	1115
تيرقاين	37	2	7	3	10	44	5	49	27	45	18	34	0	3	9	105	35
الخميس	290	440	70	182	252	360	622	982	80	672	592	215	9	13	115	664	1342
سيدي لخضر	38	79	3	24	27	41	103	144	7	112	105	37	0	0	12	85	220
العامرة	133	21	22	5	27	155	26	181	43	117	74	140	11	10	38	349	498
مخاطرية	80	9	9	1	10	89	10	99	18	41	23	64	0	3	14	171	221
عريب	73	60	14	22	36	87	82	169	25	169	144	76	0	3	28	188	445
جليدة	103	32	11	9	20	114	41	155	20	89	69	58	0	0	16	192	318
بوراشد	99	8	11	8	19	110	16	126	14	40	26	58	0	0	16	182	241
جمعة أولاد الشيخ	32	0	12	0	12	44	0	44	18	21	3	303	0	0	0	365	368
برج الأمير خالد	11	5	7	1	8	18	6	24	21	31	10	209	0	1	3	248	268
طارق ابن زياد	33	9	12	1	13	45	10	55	16	37	5	273	0	2	2	334	353
بئر أولاد خليفة	21	45	4	11	15	25	56	81	10	40	30	67	0	0	10	102	198
مليانة	229	147	42	41	83	271	188	459	153	418	265	139	32	3	60	595	1111
بن عاطا	36	3	3	0	3	39	3	42	32	37	5	120	0	0	5	191	204
بطحية	13	1	1	2	3	14	3	17	15	18	3	73	0	0	1	102	109
الحصاينة	11	3	2	0	2	13	3	16	8	8	0	73	0	2	1	94	100
بلعاص	6	2	1	2	3	7	4	11	9	12	3	95	0	0	0	111	118
جندل	70	37	12	12	24	81	48	129	37	122	85	33	11	0	9	163	306
ولد الشريفاء	37	5	5	7	12	42	12	54	14	24	10	97	23	0	0	176	198
بريهش	17	4	4	0	4	21	4	25	12	14	2	34	0	0	1	67	74
عين الأشياخ	33	10	8	5	13	41	19	56	19	32	13	60	0	0	0	120	148
وادي الجمعة	26	1	4	1	5	30	2	32	12	17	5	101	0	0	0	143	150
عين السلطان	21	25	4	11	15	25	36	61	8	55	47	38	0	0	4	71	158
بومدفع	53	21	12	10	22	65	31	96	19	77	58	44	43	0	9	171	269
الحصينية	39	9	2	2	4	41	11	52	5	20	15	26	0	0	1	72	99
حمام ريغة	40	15	10	5	15	50	20	70	12	58	46	94	0	2	5	156	229
عين البيضاء	16	10	6	4	10	22	14	36	4	12	8	52	0	0	0	78	100
عين التركي	40	68	9	10	19	49	39	88	9	37	28	179	0	0	2	237	306
العبادية	135	74	17	21	38	152	95	247	26	209	183	77	48	30	22	303	633
عين بوسحين	32	1	8	0	8	40	1	41	13	17	4	99	8	0	2	160	167
تاشتة	38	10	9	0	9	47	10	57	19	23	4	149	29	0	1	244	260
الرحبنة	69	58	18	21	39	87	79	166	36	178	142	67	11	21	18	199	461
زدين	39	4	7	1	8	46	5	51	9	32	23	97	0	9	7	150	196
المامن	20	2	4	0	4	24	2	26	14	16	2	110	0	0	1	148	153
المجموع	2831	2198	484	916	1400	3315	3114	6429	974	4524	3550	3886	294	271	710	8469	7645

المصدر: مديرية التشغيل لولاية عين الدفلى

الملحق رقم 04: وضعية المؤسسات المصغرة بمختلف الوكالات موزعة حسب البلديات

وضعية المؤسسات المصغرة بمختلف الوكالات موزعة حسب البلديات

البلديات	الملفات	وضعية لغاية 31/12/2010 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ	وضعية لغاية 15/02/2011 الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC	وضعية لغاية 20/03/2011 الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر ANGEM	المجموع
عين الدفلى	المودعة	3348	360	120	3828
	الممولة	771	100	103	974
	المناصب المنشأة	1928	139	108	2175
العطاف	المودعة	1285	130	53	1468
	الممولة	249	30	39	318
	المناصب المنشأة	623	46	42	711
تيركانين	المودعة	250	15	2	267
	الممولة	30	1	1	32
	المناصب المنشأة	75	1	2	78
الخميس	المودعة	1980	166	126	2272
	الممولة	333	81	73	487
	المناصب المنشأة	833	136	84	1053
سيدي لخضر	المودعة	311	26	14	351
	الممولة	72	9	7	88
	المناصب المنشأة	180	14	11	205
العامرة	المودعة	678	43	28	749
	الممولة	101	7	20	128
	المناصب المنشأة	253	4	27	284
مخاطرية	المودعة	665	38	16	719
	الممولة	60	6	7	73
	المناصب المنشأة	150	4	8	162
عريب	المودعة	334	21	11	366
	الممولة	55	7	11	73
	المناصب المنشأة	138	7	11	156
جليدة	المودعة	1380	138	25	1543
	الممولة	115	13	19	147
	المناصب المنشأة	288	26	25	339
بوراشد	المودعة	713	123	12	848
	الممولة	97	22	11	130
	المناصب المنشأة	243	27	13	283
جمعة أولاد الشيخ	المودعة	271	19	6	296
	الممولة	14	1	4	19
	المناصب المنشأة	35	/	4	39
برج الامير خالد	المودعة	215	/	5	220
	الممولة	33	/	2	35
	المناصب المنشأة	83	/	4	87
طارق ابن زياد	المودعة	172	6	6	184
	الممولة	18	2	3	23
	المناصب المنشأة	45	/	3	48
بنر ولد خليفة	المودعة	232	11	18	261
	الممولة	30	3	11	44
	المناصب المنشأة	75	3	13	91
مليانة	المودعة	780	71	46	897
	الممولة	185	38	29	252
	المناصب المنشأة	463	64	31	558
بن علال	المودعة	101	2	1	104
	الممولة	25	/	/	25
	المناصب المنشأة	63	/	/	63
بطحية	المودعة	186	8	8	202
	الممولة	20	1	2	23
	المناصب المنشأة	50	1	2	53
الحسانية	المودعة	90	2	/	92
	الممولة	11	/	/	11
	المناصب المنشأة	28	/	/	28
بلعاص	المودعة	47	1	3	51
	الممولة	28	/	2	30
	المناصب المنشأة	70	/	2	72

المصدر: مديرية التشغيل لولاية عين الدفلى

وضعية المؤسسات المصغرة بالوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر موزعة حسب البلديات
(التمويل الثنائي 000 30 دج)

البلديات	الملفات	وضعية نهاية 20 مارس 2011 الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر ANGEM
عين الدفلى	المودعة	350
	الممولة	307
	المناصب المنشأة	307
العطاف	المودعة	238
	الممولة	205
	المناصب المنشأة	205
تيبركانين	المودعة	54
	الممولة	39
	المناصب المنشأة	39
الخميس	المودعة	433
	الممولة	123
	المناصب المنشأة	123
سيدي لخضر	المودعة	24
	الممولة	21
	المناصب المنشأة	21
العامرة	المودعة	91
	الممولة	69
	المناصب المنشأة	69
مخاطرية	المودعة	45
	الممولة	40
	المناصب المنشأة	40
عريب	المودعة	39
	الممولة	26
	المناصب المنشأة	26
جابدة	المودعة	26
	الممولة	22
	المناصب المنشأة	22
بوراشد	المودعة	44
	الممولة	26
	المناصب المنشأة	26
جمعة أولاد الشيخ	المودعة	15
	الممولة	10
	المناصب المنشأة	10
برج الامير خالد	المودعة	7
	الممولة	4
	المناصب المنشأة	4
طارق ابن زياد	المودعة	2
	الممولة	1
	المناصب المنشأة	1
بدر ولد خليفة	المودعة	8
	الممولة	5
	المناصب المنشأة	5
مليانة	المودعة	224
	الممولة	188
	المناصب المنشأة	188
بن علال	المودعة	6
	الممولة	3
	المناصب المنشأة	3
بطحية	المودعة	2
	الممولة	1
	المناصب المنشأة	1
الحسانية	المودعة	1
	الممولة	1
	المناصب المنشأة	1

البلديات	الملفات	وضعية نهاية 20 مارس 2011 الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر ANGEM
بلعاص	المودعة	3
	الممولة	/
	المناصب المنشأة	/
جندل	المودعة	116
	الممولة	26
	المناصب المنشأة	26
واد الشرفاء	المودعة	12
	الممولة	6
	المناصب المنشأة	6
بربوش	المودعة	1
	الممولة	1
	المناصب المنشأة	1
عين الأشياخ	المودعة	8
	الممولة	6
	المناصب المنشأة	6
وادي الجمعة	المودعة	24
	الممولة	22
	المناصب المنشأة	22
عين السلطان	المودعة	33
	الممولة	29
	المناصب المنشأة	29
بومدفع	المودعة	263
	الممولة	224
	المناصب المنشأة	224
الحسينية	المودعة	44
	الممولة	13
	المناصب المنشأة	13
حمام ريغة	المودعة	154
	الممولة	102
		102
عين البنيان	المودعة	5
	الممولة	2
	المناصب المنشأة	2
عين التركي	المودعة	14
	الممولة	2
	المناصب المنشأة	2
العبادية	المودعة	103
	الممولة	84
	المناصب المنشأة	84
عين بويحيى	المودعة	15
	الممولة	13
	المناصب المنشأة	13
تاشتة	المودعة	45
	الممولة	33
	المناصب المنشأة	33
الروينة	المودعة	153
	الممولة	41
	المناصب المنشأة	41
زدين	المودعة	178
	الممولة	68
	المناصب المنشأة	68
المايين	المودعة	134
	الممولة	116
	المناصب المنشأة	116
المجموع	المودعة	2 914
	الممولة	1 873
	المناصب المنشأة	1 873

المصدر: مديرية التشغيل لولاية عين الدفلى

جندل	المودعة	462	23	41	526
	الممولة	84	6	22	112
	المناصب المنشأة	210	6	26	242
واد الشرفاء	المودعة	147	11	16	174
	الممولة	27	3	9	39
	المناصب المنشأة	68	6	9	83
بربوش	المودعة	108	/	1	109
	الممولة	8	/	/	8
	المناصب المنشأة	20	/	/	20
عين الأشيـاخ	المودعة	283	2	14	299
	الممولة	21	1	9	31
	المناصب المنشأة	53	/	11	64
وادي الجمعـة	المودعة	300	11	7	318
	الممولة	9	1	4	14
	المناصب المنشأة	23	/	5	28
عين السلطان	المودعة	570	17	34	621
	الممولة	108	1	23	132
	المناصب المنشأة	270	4	26	300
بومدفع	المودعة	248	12	36	296
	الممولة	60	5	23	88
	المناصب المنشأة	150	7	30	187
الحسينيـة	المودعة	128	9	2	139
	الممولة	21	5	1	27
	المناصب المنشأة	53	2	1	56
حمام ريغة	المودعة	55	6	15	76
	الممولة	60	/	6	66
	المناصب المنشأة	150	/	7	157
عين البنيـان	المودعة	88	/	2	90
	الممولة	2	/	2	4
	المناصب المنشأة	5	/	2	7
عين التركـي	المودعة	121	5	11	137
	الممولة	36	1	4	41
	المناصب المنشأة	90	1	4	95
العبـادية	المودعة	632	90	23	745
	الممولة	120	17	14	151
	المناصب المنشأة	300	25	17	342
عين بويحيى	المودعة	247	35	2	284
	الممولة	20	2	2	24
	المناصب المنشأة	50	1	2	53
تاشتـة	المودعة	103	4	4	111
	الممولة	23	2	2	27
	المناصب المنشأة	58	2	2	62
الروينـة	المودعة	406	18	32	456
	الممولة	81	5	15	101
	المناصب المنشأة	203	8	18	229
زديـن	المودعة	310	19	10	339
	الممولة	30	5	7	42
	المناصب المنشأة	75	6	7	88
المـايـن	المودعة	249	16	4	269
	الممولة	16	3	1	20
	المناصب المنشأة	40	7	1	48
المجمـوع	المودعة	17495	1458	782	19735
	الممولة	2973	378	490	3841
	المناصب المنشأة	7441	547	515	8503

الملحق رقم 05: وضعية اليد العاملة الأجنبية والجزائرية حسب الهيئات المستخدمة في ولاية عين الدفلى

وضعية اليد العاملة الأجنبية و الجزائرية حسب الهيئات المستخدمة و طبيعة المشروع موقفة إلى غاية 2011.03.31

الرقم	تعيين الهيئة المستخدمة	طبيعة المشروع		عدد العمال المتحصل على الموافقة المبدئية		عدد العمال الجزائريين إلى غاية 2011.03.31	عدد جوازات العمل الصالحة إلى غاية 2011.03.31	الجنسية
				أجانب	جزائريين			
01	CCECC CHINE	إنجاز الخط المزدوج للسكك الحديدية مع تحديث الهياكل – الخط الرابط ما بين خميس مليانة و واد الفضة		346	656	312	104	صينية
02	ELSEWEDY CABLES	إستغلال مصنع للكابلات الكهربائية في إطار إستثمار أجنبي		60	277	424	16	مصرية
							01	هندية
							01	سورية
03	SARL ROWAD	إنجاز أشغال الخرسانة بمصنع السويدي للكابلات .		41	406	06	01	مصرية
04	SARL CATIC ENG ALGERIE	1- إنجاز 100 مسكن اجتماعي إيجاري ببدينة خميس مليانة		54	278	261	87	صينية
		2- إنجاز 50 مسكن اجتماعي ببدينة خميس مليانة مخصصة لعمال التعليم العالي		44	288			صينية
05	GROUPEMENT DES ENTREPRISES CHINOISE ET TURQUE CCECC/ OZGUN	إنجاز الخط المزدوج للسكك الحديدية مع تصحيح المسالك الرابط ما بين محطتي العفرون و خميس مليانة	CCECC CHINE	978	2832	256	102	صينية
			OZGUN	78	579??		17	تركية
06	الشركة الصينية C.G.C	إنجاز مشروع التزويد بالمياه الصالحة للشرب من سدي أحمد بن طيبة الى بلديات : عين الدفلى –عريب – سدي لخضر – خميس مليانة–		108	647	122	44	صينية
07	الشركة التركية SARL ESKAR CONSTRUCTION ET COMMERCE	الإستغلال المشترك للمنجم الكائن بمنطقة تيزي أوشير – بلدية عين التركي ولاية عين الدفلى في إطار التعاقد مع المتعامل الجزائري EURL CARRIERE BELARBI AOMAR		07	95	35	01	تركية
		المجموع		1716	6058	1790	374	20,89%

المصدر: مديرية التشغيل لولاية عين الدفلى